A E

الأمم المتحدة

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

A/39/281
E/1984/81
31 May 1984
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/FRENCH

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والثلاثون
البنود ١٢ و ٨٠ (ح) و ١١٤
من القائمة الاولية*
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي:
اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي
والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة
وحدة التفتيش المشتركة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٤
البند ٦ من جدول الاعمال المؤقت**
اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي
والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة،
بما في ذلك اعادة تنشيط المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

رفع التقارير الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مذكرة من الامين العام

يتشرف الامين العام بأن يحيل الى الجمعية العامة والى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون " رفع التقارير الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي" (JIU/REP/84/7) .

* A/39/50.

** E/1984/100 .

84-11502

../..

Digitized by UNOG Library

JIU/REP/84/7

رفع التقارير
الى
المجلس الاقتصادى والاجتماعي

من اعداد
موريس بيرترانـد
وحدة التفتيش المشتركة

جنيف
١٩٨٤

Digitized by UNOG Library

JIU/REP/84/7

جنيف ، نيسان/ابريل ١٩٨٤

رفع التقارير الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي

من إعداد موريس بيرتراند

وحدة التفتيش المشتركة

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
الغرض من التقرير	١ — ٧	٥
الفصل الأول — الاسهام في تحديد السياسات		
الوثائق المقدمة لاغراض المناقشة العامة	٨ — ١٢	٩
دراسة الحالة الاقتصادية في العالم	١٣	١٣
تقرير لجنة التخطيط الانمائي	١٤	١٥
الاجزاء التحليلية والاجزاء الوصفية	١٥ — ٢١	١٦
دور لجنة التخطيط الانمائي والخبرة الفنية الخارجية	٢٢ — ٢٥	٢٢
التوصيات	٢٦	٢٦
الفصل الثاني — وظيفة تنسيق الخطط والبرامج على نطاق المنظومة		
تقارير لجنة التنسيق الادارية	٢٧ — ٣١	٢٧
التحليلات الشاملة لعدة قطاعات	٣٢ — ٣٣	٣٠
تحليلات البرامج على صعيد المنظومة	٣٤ — ٣٥	٣٣
تقرير لجنة البرنامج والتنسيق	٣٦ — ٣٧	٣٤

../..

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
الفصل الثاني (تابع)		
الاجتماعات المشتركة بين لجنة التنسيق الادارية ولجنة البرنامج والتنسيق	٣٨ - ٣٩	٣٦
تنسيق التحليلات وتنسيق البرامج	٤٠ - ٤٤	٣٧
الحاجة الى الخبرة الفنية الخارجية	٤٥ - ٤٧	٣٩
التوصيات	٤٨	٤٢
الفصل الثالث - وظيفة التخطيط والبرمجة في الامم المتحدة		
المشكلة الأساسية والصعبة	٤٩ - ٥٠	٤٣
مثال لجنة الموارد الطبيعية	٥١ - ٥٤	٤٤
الصعوبات المتصلة بتسعة عشر برنامجا رئيسيا	٥٥ - ٥٨	٤٨
تحسين صكوك البرمجة	٥٩ - ٦٠	٤٩
التوصيات	٦١	٥١
خاتمة	٦٢ - ٦٨	٥٤

Digitized by UNOG Library

الغرض من التقرير

١- منذ قرابة ١٠ سنوات وحتى الان ، أصبحت "الازمة" القائمة في الامم المتحدة في الميدانين الاقتصادى والاجتماعي مقبولة بدرجة متزايدة باعتبارها حالة عادية . وفي حين كانت المنظمة تبدو في عام ١٩٧٤ وكأنها المكان الطبيعي لاجراء المفاوضات المتعلقة بأهم المشاكل العالمية - الاغذية ، الطاقة الظروف الانمائية بصورة عامة ، فانها في عام ١٩٨٤ لا تزال بمثابة محفل للمناقشات ، ولكن يتعذر القول بانها محفل للمفاوضات . وقد أدى الطريق المسدود الذى انتهت اليه المفاوضات العالمية واختلاف المواقف بشأن دور الاجهزة المختلفة للامم المتحدة ، سواء كانت تلك الاجهزة هي الجمعية العامة أو مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية أو المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الى حالة سياسية بالغة الصعوبة جعلت كل فرد يتساءل عن الوسائل التي يمكن استخدامها لتغيير هذه الحالة .

٢- وفي هذا الاطار ، فان "الازمة" التي ينفرد بها المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، والتي ظهرت كنذير قبل الازمة العامة التي شهدتها المنظمة بفترة طويلة ، هي أوضح ظاهرة نالت دراسة على أدق نحو. وقد قدمت مقترحات بصفة تكاد تكون مستمرة طوال ٢٠ عاما أو نحو ذلك (١) بهدف اعادة تقييم دور المجلس ومهامه وقد أدرج بعضها في قرارات هامة (آخرها قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ وقرار المجلس

يجرى الزج بالصعوبات التقنية والصعوبات السياسية في الازمة الحالية التي تشهدها المنظمة وفي الازمة التي ينفرد بها المجلس .

---

(١) هناك تقرير للامين العام مؤرخ في ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٥ (A/3109) يحمل بالفعل العنوان "استعراض واعادة تقييم دور المجلس الاقتصادى والاجتماعي ووظائفه" .

Digitized by UNOG Library

١٩٨٢/٥٠) . وفي السنة الماضية بالذات ، عرض رئيس المجلس مسألة اعادة التنشيط من جميع جوانبها في بيان تضمن قائمة بالاقتراحات الكثيرة جدا الخاصة بالاصلاحات الممكنة (أنظر أيضا مرفق تقرير المجلس الى الجمعية العامة) .

٣- والفرضية التي ترتكز عليها هذه الاقتراحات تذهب الى القول بأن هناك عددا من المشاكل التقنية التي يمكن حلها على الرغم من صعوبة الاطار السياسي الذى توجد فيه . وباسلوب آخر ، فان حالات الجمود والصعوبات السياسية لا تقدم في حد ذاتها تفسيرا كما يبدو لاى من "الازمة" القائمة في المجلس أو حتى للازمة القائمة في الامم المتحدة . وهذه فرضية دون شك ، ولكن عددا كبيرا من الوفود التي تنتمي الى كل المجموعات الجغرافية تتشاطر هذه الفرضية بالفعل كما يبدو .

٤- وعلى أية حال ، ليس هناك شك ، كما يبدو ، في أن الصعوبات السياسية والصعوبات التقنية تخلف أثرا تراكميا . اذ تنشأ حالات من سوء الفهم والاحباط سواء داخل الامانة العامة او فيما بين الوفود . كما تؤدى التفسيرات للحالة السياسية الى قيام الموظفين في كثير من الحالات بتطبيق نوع من الرقابة الذاتية لا تكون مواتية بالنسبة لنشر المعلومات او تطور المبادرة او صياغة المقترحات البناءة . وكثيرا ما يواجه أعضاء الوفود من جانبهم بوثائق لا تكون مرضية وبالغة الضخامة وتوزع في وقت متأخر وتفتقر الى ما يحتاجونه ؛ مما يدفعهم الى طلب تقارير اخرى في غضون فترة بالغة القصر ، مع الدعوة في الوقت نفسه الى الحد من الوثائق .

٥- والتقارير التي توزع في المجلس الاقتصادى والاجتماعي توفر مثالا توضيحا محددا لهذه الصعوبات والتناقضات . فلم يقتصر الامر على عدم تقليص حجم

هناك ٠٠٠ ٤ صفحة تعرض المجلس لخطر الاختناق بدلا من ان تكون مصدرا لتزويده

٠٠/٠٠

Digitized by UNOG Library

الوثائق - رغم الطلبات المتكررة للحد منه - اذ بلغ عدد الصفحات لدورتي عام ١٩٨٣ ، ٤٠٠٠ في حالة تقارير ما قبل الدورة المقدمة الى المجلس (٢) بل أن طريقة عرضها لم تتحسن رغم القرارات والتعليمات الداعية الى توخي الايجاز عند عرض واعداد الملخصات . وهناك تأخير دائما في توزيع الوثائق لدرجة يتعذر معها أخذ الكثير من التقارير في الاعتبار اثناء المناقشة . وأولا وقبل كل شيء يتبين من أى دراسة اكثر شمولا لمحتويات الوثائق ان المفهوم الوارد في كثير منها يحتاج الى تجديد كامل حتى يتسنى تكييفه بحق بما يتلاءم مع احتياجات المجلس. وفي هذه الظروف يقتضي الامر ، فيما يبدو ، حدوث ثورة حقيقية في المفهوم التقني لهذه الوثائق ، واذا أريد للمجلس ان يتفادى أن تصبح هذه الوثائق سببا في اختناقه بدلا من ان تكون مصدرا لتزويده بالمعلومات .

بالمعلومات . ومن الضرورى قيام ثورة في المفهوم التقني .

٦- وما يرمي هذا التقرير الى دراسته هو شروط وامكانيات هذا التغيير . وعن طريق المثال الذى يعطيه المجلس فان ما ينطوى عليه الامر في الواقع هو كامل مشكلة العلاقات ، بين الامانة العامة والاجهزة الحكومية الدولية : فاذا ثبت امكانية التقليل ، الى حد ما ، من حالات سوء الفهم والاحباط والصعوبات التنظيمية التي تحول دون تحقيق الفعالية الكاملة من وراء تعاونها ، لتحقق تقدم كبير نحو تحسين الحالة.

ينظر الى مشكلة العلاقات بين الامانة العامة والاجهزة الحكومية الدولية فيما يتعلق باداء المجلس لثلاث من المهام الرئيسية.

٧- وهذا هو ما يسعى هذا التقرير الى تحقيقه عن طريق دراسة عدد قليل من الوثائق التي وقع

---

(٢) في عام ١٩٨٣ : ١٠٨ تقارير تتألف من ٣٩٥١ صفحة من النص الانكليزى بما في ذلك ٤٤ تقريرا ، ١٦١٥ صفحة ، للدورة الاولى و ٦٤ تقريرا ، ٢٣٣٦ صفحة ، للدورة الثانية . وقد بلغ عدد صفحات الوثائق الصادرة اثناء الدورة في حد ذاتها - مشاريع القرارات واليوميات والبلاغات الصحفية والمحاضر الموجزة والبيانات الرسمية الموزعة ومختلف وثائق المعلومات ما يقرب من ٢٥٠٠ صفحة .

Digitized by UNOG Library

عليها الاختيار لما لها من مغزى وأهمية فيما يتعلق بثلاث من المهام الاساسية التي تؤديها المنظمة، وهي مهام يسهم فيها المجلس اسهاما هاما على وجه الخصوص .

(أ) مهمة تحديد السياسات : توليف وادماج جميع البيانات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي ، وتوجيه الحكومات ومؤسسات منظومة الامم المتحدة عند اختيار الاهداف والاساليب (المناقشة العامة التي جرت في بداية الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٣ ، البند ٣ من جدول أعمال الدورة الثانية) ؛

(ب) مهمة تنسيق الخطط والبرامج على مستوى منظومة الامم المتحدة ، من وجهة نظر كل من محتوى البرنامج والاليات والاجراءات (البنود ٤ و ٧ و ١٨ و ١٩ و ٢١ بالنسبة للدورة الثانية : اعادة التنشيط ، التعاون الاقليمي ، الانشطة التنفيذية ، التنسيق على مستوى المنظومة ، الاستعراضات الشاملة لعدة قطاعات) (٣) ؛

(ج) مهمة التخطيط والبرمجة للامم المتحدة ، فيما يتعلق بالبرامج الاقتصادية والاجتماعية وبرامج حقوق الانسان في المنظمة نفسها ، والتي تتألف بالدرجة الاولى فيما يبدو من الاشراف على أنشطة الاجهزة الفرعية التالية للمجلس (في عام ١٩٨٣ ، البنود من ٦ الى ١٤ بالنسبة للدورة الاولى والبنود من ٦ الى ١٦ بالنسبة للدورة الثانية) .

---

(٣) تنبع هذه المهام الثلاث الاساسية من النصوص الاساسية (على وجه الخصوص المواد ٦٠ و ٦٢ الى ٦٦ من الميثاق ، قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ ، قرار المجلس ١٩٨٢/٥٠ ، وغيرها) ، ومن ممارسة المجلس نفسه الذي يعين ، عن طريق تحديد جدول أعماله كل سنة ، مضمون هذه المهام ، والذي يمنح الاولوية لبعض الموضوعات على حساب موضوعات اخرى ، نظرا الى عدم تمكنه من تناول كل شئ .

Digitized by UNOG Library

الفصل الأول

الاسهام في تحديد السياسات

٨ - ان أى دراسة للوثائق المقدمة الى المجلس لأغراض المناقشة العامة في دورته الثانية تبين بوضوح كيف أن طبيعة التقارير لا تتواءم مع الاحتياجات المتعلقة بهذه العملية . وما من شك في أن أى مناقشة عامة هي ضرب من الممارسات الوتيرية التي تنظمها تقاليد راسخة : ببيانان افتتاحيان (بشأن البند ١ من جدول الأعمال) يدلي بهما رئيس المجلس والأمين العام للأمم المتحدة ، ثم تتوالى البيانات العامة التي تمتد على مدى ١٥ جلسة عامة أو نحو ذلك (٤) ، بدون أية امكانية لاجراء حوار بين المشتركين ، وبدون التوصل الى نتيجة ، نظرا الى عدم اتخاذ أى قرار أو اعتماد أى اعلان عام (والوثائق الوحيدة التي يكتب لها البقاء بعد تبادل الآراء هذا ، الى جانب المحاضر الموجزة ، هي الموجز الوارد في الفصل الثاني من تقرير المجلس الى الجمعية العامة ، ومقدمة هذا التقرير التي يبين فيها رئيس المجلس، بصفته الشخصية ، ما ينبغي ملاحظته من التقرير) .

٩ - وما من شك أيضا في أن " المناقشات العامة التي اجريت في سنة ١٩٨٣ في الدورة على الرغم من القيود المفروضة على أى مناقشة عامة ، وخاصة تلك التي اجريت في سنة ١٩٨٣ ، ...

---

(٤) في سنة ١٩٨٣ كان هناك ٨٣ بيانا ، منها ٤٢ بيانا للدول الأعضاء في المجلس ، و ١١ بيانا للدول التي لها مركز المراقب ، وبيانان لممثلي منظمتين حكوميتين دوليتين اقليميتين (الاتحاد الاقتصادى الاوروبي ومجلس التعاضد الاقتصادى)، و ١٩ بيانا للرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة ومديرى البرامج أو الادارات الرئيسية في الأمم المتحدة ، بما في ذلك الامناء التنفيذيون للجان الاقتصادية الاقليمية ، و٧ بيانات لممثلي المنظمات غير الحكومية ، وبيان واحد لأمين احدى المؤسسات المتخصصة ، وبيان واحد لمقرر لجنة التخطيط الانمائي .

Digitized by UNOG Library

السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وفي اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة ، قد تبدو ذات طابع تكراري الى حد ما ، ومما زاد من مساوئ المناقشة التي أجريت في المجلس أنها جاءت بين المناقشتين الأخريين . بل ان الرئيس اشار ، في القائمة التي بين فيها التدابير التي يمكن اتخاذها لاعادة التنشيط ، الى الاقتراح الداعي الى الغاء المناقشة العامة . ويخضع مضمون أي مناقشة من هذا النوع للقيود التي لم يتم تفاديها في مناقشة سنة ١٩٨٣ ألا وهي : المواضيع المتكررة (العواقب الوخيمة للأزمة العالمية على جميع البلدان ، وبصفة خاصة البلدان النامية ، والاعراب عن الأسف ازاء النتائج المتواضعة التي أحرزها الاونكتاد السادس، وما الى ذلك) ، والخلاصات التي تصف الحالة الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام ، والبيانات المكرسة فقط لوصف الأنشطة التي تقوم بها الادارات أو المنظمات غير الحكومية والتي لا تتصل الا من بعد بالمشاكل الهامة ، وما الى ذلك .

١٠ - بيد أنه على الرغم من هذه المشاكل ، فان أي مناقشة من هذا النوع لا تقتصر على التمكين من التعريف على نحو أفضل بآراء المشتركين ، وتبيان نقاط الالتقاء ونقاط الاختلاف ، بل تحدد أولا وقبل كل شيء المسائل التي يعتبرها غالبية المشتركين ، أو حتى جميعهم ، مسائل أساسية . وفي هذا الصدد كان من بين ما أبرزته مناقشة سنة ١٩٨٣ ما يلي :

السياسات ، وبصفة خاصة السياسات النقدية ، التي ينبغي للحكومات والمجتمع الدولي ككل اتباعها حتى يتسنى التغلب على الأزمة عن طريق الجهود المبذولة لمكافحة التضخم ، وخفض أسعار الفائدة ، وضمان قدر معين من الاستقرار لأسعار

... تم ابراز مشاكل هامة ،

Digitized by UNOG Library

الصرف ، وخفض البطالة ، وحل المشاكل الناجمة عن مديونية البلدان النامية ؛

الآراء المختلفة التي أبديت بشأن السياسة التي يتبعها صندوق النقد الدولي وامكانيات دراسة وتنفيذ اصلاح للنظام النقدى الدولي ؛

حالة الزراعة والأغذية ، والاستراتيجيات المتعلّقة بمشاكل الأغذية والأمن الغذائي ؛

ايضاح المشاكل القائمة في بلدان ومناطق معينة ، وبالذات في افريقيا ، عن طريق تقديم أمثلة محددة ودقيقة .

١١ - وفي حدود ما تقوم به أى مناقشة عامة من هذا النوع ، ولو بقدر ضئيل ، من تعزيز لفهم هذه المشاكل الهامة والتقاء آراء الدول الأعضاء بشأن الحلول الممكنة ، فمن الواضح انها تتسق مع احدى المهام الأساسية التي عهد بها الميثاق الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي . ومن الواضح أيضا في هذه الظروف أن الوثائق المقدمة الى المجلس عن هذه المشاكل قد يكون لها أثر حاسم على مدى فعالية المناقشة : وفي هذا الصدد فانه من المؤكد أن هناك امكانية لتحسين الوثائق التي يجرى توزيعها حاليا .

والوظيفة المؤداة على هذا النحو فيما يتعلق بالاسهام في البحث عن الحلول هي وظيفة أساسية .

١٢ - وعلى الصعيد الرسمي ، فان الوثائق التي وزعت في اطار البند ٣ من جدول الأعمال - وهي ٤ تقارير و ٥ تقارير موجزة و ١٢ وثيقة أخرى ، بلغ عدد صفحاتها ٢٦٥ صفحة للنص الانكليزى - تعتبر بالغة الضخامة (٥) ؛ وهي توزع في موعد متأخر

---

(٥) قائمة الوثائق هي كما يلي : دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١١٤ صفحة (E/1983/42) ؛ تقرير لجنة التخطيط الانمائي ، ٢٩ صفحة (E/1983/16) ؛ موجز الدراسات الاستقصائية الاقتصادية الاقليمية : اللجنة الاقتصادية لأوروبا ،

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

جدا ، اذ أن ثلاثة من التقارير الموجزة الخاصة باللجان الاقتصادية الاقليمية لم توزع ، وفقا لما زودتنا به الأمانة من معلومات ، الا بعد المناقشة (في ٢٦ و ٢٨ تموز/يوليه) ، وتم توفير التقارير الأخرى في مواعيد تراوحت بين ١٢ حزيران/يونيه (دراسة الحالة الاقتصادية في العالم) و ٢٧ حزيران/يونيه (تقرير لجنة التخطيط الانمائي) ؛ أي ما بين ثلاثة اسابيع وثلاثة أيام قبل افتتاح الدورة . ويستبعد هذا الجدول أية امكانية للنظر في هذه التقارير من جانب السلطات المختصة في العواصم ، بل انه لا يتيح للمندوبين الاطلاع على معظم الوثائق قبل افتتاح الدورة . وفضلا عن ذلك ، فان هذه الوثائق تكون متباينة بعض الشيء (اذ ان صلة التقارير عن دور القطاع العام أو عن النظام الانساني الدولي الجديد بالبند ٣ ليست واضحة لأول وهلة) . وكما انها تتضمن ملخصات لبعض التقارير فقط (٦) . وهي اساسا ذات الوثائق المقدمة بالغة الضخامة ، ومتأخرة جدا ، ومتباينة بعض الشيء ، وملخصة جزئيا ، وذات طبيعة اعلامية محضة الى حد كبير ، وتخلو من التوصيات باستثناء حالة واحدة .

(تابع الحاشية ٥)

١١ صفحة (E/1983/52) ، اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ٦ صفحات (E/1983/37) ؛ اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ٦ صفحات (E/1983/78) ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، ٢١ صفحة (E/1983/51) ، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، ١٤ صفحة (E/1983/73) ؛ تقرير للامين العام عن دور القطاع العام في تعزيز التنمية ، ٢٨ صفحة (E/1983/50) ؛ تقرير للامين العام عن النظام الانساني الدولي الجديد ، ٩ صفحات (E/1983/68 و Add.1 و 2) ؛ ووثائق تتألف من مقتطفات من تقارير ومراسلات من الدول الاعضاء والمنظمات غير الحكومية ، ومشاريع قرارات (٨١ صفحة في مجموعها) .

(٦) يرد موجز تقارير اللجان الاقتصادية الاقليمية فيما يتراوح بين ٦ صفحات و ٢١ صفحة ؛ ويقدم تقرير لجنة التخطيط الانمائي استنتاجاته وتوصياته الرئيسية في ٥ صفحات . أما جميع التقارير الاخرى ، وبصفة خاصة دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، فليس لها موجز .

Digitized by UNOG Library

طبيعة اعلامية محضة ، اذ لا تقدم أى وثيقة من هذه الوثائق استنتاجات أو توصيات ، باستثناء تقرير لجنة التخطيط الانمائي وحده . ولكن مايتعين تغييره من أجل تزويد المندوبين بالمعلومات التي يحتاجونها بالفعل لا يقتصر على الطريقة الشكلية للعرض ، بل يشمل أيضا مفهوم التقارير ذاته الذى يجب أن يعاد النظر فيه ، على نحو ما يظهر بوضوح من دراسة تقريرين من بين اكثر هذه التقارير أهمية .

١٣ - ودراسة الحالة الاقتصادية في العالم (٧) ، التي تنشر كل سنة وفقا لقرار المجلس ١١٨ (د -٢) ، صدرت في سنة ١٩٨٣ على شكل وثيقة من ١٣٤ صفحة وتضم ٣١ جدولا احصائيا يشغل كل منها صفحة أو صفحتين بدون أى رسم بياني وبدون أى موجز . وهذه الوثيقة ، ذات الاهمية الحيوية نظرا الى الموضوع الذى تتناوله ، هي نتاج تقليد عتيق ، ولم يتغير مفهومها العام تغيرا كبيرا منذ البداية ، كما لم يطرأ عليها شيء سوى تخفيض عدد صفحاتها . وهي وثيقة وصفية في المقام الأول . ويخصص الجزء الأكبر (٨٣ في المائة) من فصول الدراسة الثلاثة (الأول - وصف عام للاقتصاد العالمي في سنة ١٩٨٢ ٣٤ صفحة ؛ الثاني - التجارة الدولية والتمويل ، ٤٥ صفحة ؛ الثالث - النمو في الاقتصاد العالمي ، ٥٩ صفحة) لوصف تطورات الاقتصاد العالمي خلال السنة الماضية (٨) . ولا يخصص من التقرير

تخصص دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ٨٥ في المائة من حجمها الاجمالي لوصف الحالات . أما أجزاؤها التحليلية فهي مختصرة جدا ويصعب تحديدها .

---

(٧) سيشار الى هذه الوثيقة في بقية التقرير (النص الانكليزى) بالحروف الاولية WES .

(٨) أى ١١٤ صفحة تغطي الملاحظات العامة (٣٧ صفحة) والبلدان النامية (٣٥ صفحة) والبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي (٢٦ صفحة) والبلدان ذات الاقتصاد المخطط (١٦ صفحة) . وهذا التقسيم النمطي للبلدان الى ثلاث فئات يستكمل في حالة البلدان النامية ، بتمييز بين البلدان النامية المستوردة للطاقة والبلدان النامية المصدرة للطاقة .

Digitized by UNOG Library

الا نسبة ١٧ في المائة للملاحظات التحليلية المتعلقة بالتوقعات القصيرة الأجل أو تحليلات المشاكل التي تعتبر ذات أهمية أو الدروس التي يتعين الاستفادة منها من الاحداث قيد النظر. ولا يشار الى الملاحظات بأية علامة مميزة تستلفت نظر القارئ ، الذى يجد لزاما عليه أن ينتقل الى نهاية الفصل الأول للاطلاع على رأى المؤلفين بشأن متطلبات الانتعاش المستمر (٩) أو أن يستمر في القراءة من الصفحة الثالثة من الفصل الثاني كي يكتشف تحليلهم النقدى المؤلف من ثماني صفحات لنوع النزعة الحمائية الآخذة في التطور أو لنواحي القصور في النظام النقدى الدولي .

---

(٩) ثلاث عشرة صفحة تشير الى ضرورة تنشيط الاستثمار في البلدان النامية وفي البلدان ذات الاقتصاد المخطط ، وكفالة أسباب الاستمرار للانتعاش في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، وتخفيف القيود المالية الدولية ، وتحسين الأحوال التجارية ، وتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية ، وتعزيز السيولة الدولية ، وزيادة حجم المساعدة الانمائية الرسمية .

Digitized by UNOG Library

١٤ — ومن ناحية اخرى ، فان تقرير لجنة التخطيط الانمائي هو عبارة عن وثيقة موحدة وموجزة (حوالي ٢٠ صفحة ، يتصدرها موجز يقع في خمس صفحات يتضمن توصيات . كما يتكون نص التقرير نفسه من دراسة استقصائية ، في عجالة (٦ صفحات) للحالة الاقتصادية والاجتماعية في عام ١٩٨٢ يتناول بالدراسة بعدها اوجه النقص في التعاون الاقتصادى الدولي ، مجملا ما يلي :

ما أسماه واضعو التقرير " بالنقص في الموارد المالية ؛ حيث ينتقدون ، في هذا الجزء ، المفهوم الذى تقوم عليه سياسة صندوق النقد الدولي المتمثلة في فرض " تعديل صارم " على البلدان النامية ، وهي السياسة التي يقدمها بوصفها " نوعا من التكيف الضروري مع الظروف الجديدة في الاقتصاد العالمي ، يرسي أساس النمو في المستقبل . " وتفضل لجنة التخطيط الانمائي منح " الصندوق دورا معاكسا للدورة وزيادة اكبر في موارده " (الفقرة ٦٣) ؛

واتخاذ تدابير (ممكنة او مستصوبة) لصالح أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية المنخفضة الدخل ؛

وعمل التحسين (اللازم) في مستوى المعلومات فيما بين الدائنين والمدينين ؛ وفي هذا الجزء اوصى بانشاء ناد او معهد للمدنيين بهدف تقاسم خبرة السوق (الفقرة ٨٥) ؛

و " الحاجة الى نظام في التجارة العالمية " ؛

و " استعراض النظام الدولي للتعاون في

ومن ناحية اخرى ، فان تقرير لجنة التخطيط الانمائي موجز ومختصر ويتضمن توصيات محددة بشأن نقاط هامة . . .

Digitized by UNOG Library

مجالات التجارة والنقد والتمويل واصلاحه " ؛ وفي هذا الجزء اقترحت اللجنة " تشكيل فريق مخصص تحت رعاية الامم المتحدة ، يتالف من خبراء رفيعي المستوى من وكالاتها وهيئاتها المعنية ، ولا سيما صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة " غات") ، وكذلك بعض الشخصيات المستقلة من ذوى الخبرة الواسعة في المواضيع الداخلة في هذه المجالات " ؛

وأخيرا ، العلاقة بين " التعاون ونزع السلاح والتنمية " .

وينتهي التقرير بملاحظات بشأن "استراتيجيات انمائية لزيادة الاستقلال الذاتي " للبلدان النامية (تكلفة التنمية ـ خيارات للتحكم والفعالية ـ التعاون بين بلدان الجنوب) .

١٥ ـ وكما سبق ان ذكرنا ، لم يتخذ المجلس أى قرار بشأن التوصيات الواردة في تقرير لجنة التخطيط الانمائي ، وفي الواقع بشأن الاجزاء التحليلية من الدراسة الاستقصائية للحالة الاقتصادية في العالم واقتصر القرار ١٩٨٣/١٧٧ فقط على الاحاطة علما بهذه الوثائق وبملخصات تقارير اللجان الاقتصادية الاقليمية . وفي ظل هذه الظروف ، يثور سؤال حول مدى مسؤولية نوع الوثائق التي أشرنا اليها لتونا في عدم قدرة المجلس ، وفقا لما قرره بنفسه في قراره ١٩٨٢/٥٠ ، على " صياغة استنتاجات وتوصيات مناسبة " كجزء من مناقشته العامة .

ويمكن تقسيم هذا السؤال كما يلي :

. . . غير ان المجلس لم يتخذ مقررا بشأن التوصيات الواردة منه . ويثور سؤال حول النسبة التي ينبغي تخصيصها في التقرير للاجزاء الوصفية وتلك التي ينبغي تخصيصها للاجزاء التحليلية المشفوعة بتوصيات .

Digitized by UNOG Library

ما هي النسبة التي ينبغي تخصيصها في التقارير للاجزاء الوصفية الصرفة ؟

ما هي الاهمية التي يجب ان تولى للاجزاء التحليلية وللاستنتاجات والتوصيات ، وما هو الشكل الذى ينبغي ان تتخذه ؟

كيف يمكن للمرء ، عند اعداد الوثائق ، توزيع الادوار التي تخص كل من الامانة العامة للامم المتحدة وأفرقة الخبراء المستقلين المتخصصين في المسائل الاقتصادية ، مثل اعضاء لجنة التخطيط الانمائي ؟

١٦ — ونرى انه من الضرورى ، قبل الاجابة على هذه الاسئلة الثلاثة ، ان نذكر بأن الدراسات التي قدمت الى المجلس للمناقشة العامة تشكل جزءا واحدا فقط من الدراسات العديدة المتعلقة بالمشاكل الاقتصادية العالمية جدا التي تعدها كل سنة الامم المتحدة ، او منظمات داخلة في منظومة الامم المتحدة ، او منظمات دولية اخرى . ويمكن الاشارة بوجه خاص الى مايلي :

(أ) منظومة الأمم المتحدة

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية " تقرير التجارة والتنمية " (ينشر في ايلول/سبتمبر — تشرين الاول/اكتوبر من كل عام ، ٣٨ ١صفحة في عام ١٩٨٣) ؛

صندوق النقد الدولي " التوقعات الاقتصادية العالمية " (في شهر ايار/مايو من كل سنة ، ٢٤٢ صفحة في عام ١٩٨٣) ؛

البنك الدولي " تقرير عن التنمية في العالم " (في شهر تموز/يوليه من كل عام ، ٢١٣صفحة في عام ١٩٨٣) ؛

كما اعدت منظمات دولية عديدة اخرى وثائق من نفس نوع الدراسة الاستقصائية الاقتصادية للحالة الاقتصادية في العالم لوصف الحالة العالمية .

Digitized by UNOG Library

منظمة العمل الدولية " تقرير عن العمل في العالم " (نشر التقرير الاول في شباط/فبراير ١٩٨٤) ؛

تقرير مجموعة الانفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة " غات ") " التجارة الدولية ١٩٨٢/١٩٨٣" (ايلول/سبتمبر ١٩٨٣) .

(ب) من خارج المنظومة

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" توقعات اقتصادية " (في شهر كانون الاول / ديسمبر من كل عام ، ١٨١ صفحة في عام ١٩٨٣) ؛

تقرير مصرف التسويات الدولية (في شهر حزيران/يونيه من كل عام ، ١٨٨ صفحة في عام ١٩٨٣) .

١٧ - وتتضمن جميع هذه التقارير اوصافا هامة للحالة الاقتصادية في العالم خلال العام الماضي مما يشكل ازدواجا واضحا للاجزاء الوصفية في الدراسة الاستقصائية للحالة الاقتصادية في العالم . فالتقرير السنوي لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية يحتوي في اوله عادة ، على سبيل المثال ، على فصل وصفي لهذا الوضع يستخدم نفس الترميز في تصنيف البلدان ويقدم الى حد ما نفس نوع المعلومات والجداول العددية المتصلة بنفس البيانات كما هو الحال في الدراسة الاستقصائية للحالة الاقتصادية في العالم . كما يشتمل بصورة منتظمة على فصل يشبه الى حد كبير الفصل الثالث من الدراسة الاستقصائية للحالة الاقتصادية في العالم المتعلق بنمو التجارة الدولية . ويخصص ايضا صندوق النقد الدولي الفصل الاول من

Digitized by UNOG Library

تقريره المعنون " التوقعات الاقتصادية العالمية "، لنفس هذا الموضوع ، وتتضمن فصوله الاخيرة تفاصيل اخرى عن نفس الفئات من البلدان . كما يخصص تقرير البنك الدولي المعنون " تقرير عن التنمية في العالم " لعام ١٩٨٣ ، الفصل الاول منه لوصف الانتكاس في الاقتصاد العالمي خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ . كما وجدت في الوثائق الاخرى المذكورة حالات وصف مماثلة تتضمن الاختلافات التي تقتضيها الحال .

بيد انها تختلف في اجزائها التحليلية ؛

١٨ - بيد ان هذه الوثائق تختلف في اجزائها التحليلية ؛ فتتباين طبيعة التحليلات والمكان الممنوح لها الى حد كبير . وقد اشرنا من قبل الى الايجاز الذى تتسم به الاجزاء التحليلية في الدراسة الاستقصائية للحالة الاقتصادية في العالم والمواضيع التي تعالجها . اما مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) فقد اختار ، من ناحية اخرى ، ان يعالج كل سنة مواضيع مختلفة في فصول خاصة من تقريره " التغير الهيكلي في الاقتصاد العالمي " عام ١٩٨٢ ؛ و " التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية " عام ١٩٨٣ " . ويختار البنك الدولي كذلك موضوعا جديدا كل سنة . فقدم ، في عام ١٩٨٣ في الجزء الثاني من تقريره ، تحليلا لدور الادارة في التنمية . اما الجزء الثاني من تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى فيتناول بشكل تقليدى بصورة تفصيلية التطورات في بلدانها الاعضاء كل على حدة . ويعالج تقرير منظمة العمل الدولية اساسا المشاكل المحددة الداخلة في نطاق اختصاصها (في عام ١٩٨٤ ، ثلاثة فصول عن حالة العمالة في العالم ، وفصل واحد عن الهجرة والدخول والاجور ، والضمان الاجتماعي في البلدان الصناعية ، الخ) . وعلى ذلك ، يسعى كل تقرير من هذه التقارير ، في اجزاء محددة منه ، الى تحقيق الاصالة فيما يتعلق بالمهمة المسندة الى المنظمة المعنية .

Digitized by UNOG Library

١٩ - ويبدو انه من الاهمية بمكان ابلاغ المجلس بالاستنتاجات التي قد تنبثق عن هذه التحليلات ، حيث ان مواقف هذه التقارير ، بشأن عدد من المشاكل الاساسية ، يكون متناقضا في بعض الاحيان . ومن أجل تمكين المجلس حقيقة من اداء مهمته ، وينبغي عدم الاكتفاء بذكر الاختلافات في تحليلات المنظمات الدولية ، بل يجب وصفها وشرحها بوضوح ، لانها تتصل في كثير من الاحيان بجوهر المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي . فاذا تناول المرء ككل مشاكل صندوق النقد الدولي النقدية والمتعلقة بالسياسة ، يصح القول بأن الوثائق المقدمة الى المجلس (تقارير لجنة التخطيط الانمائي ، الدراسة الاستقصائية للحالة الاقتصادية في العالم ، بيانات مدير صندوق النقد الدولي ، الخ) لم تخف وجود هذه الاختلافات وليس من المؤكد ، من ناحية اخرى ، ان يكون اولئك الذين يتخذون مواقف متباينة قد اعطوا شروحا كافية فيما يتعلق بالاصلاح الممكن للنظام النقدى الدولي او للسياسة التي ينتهجها صندوق النقد الدولي في الوقت الحالي لتمكين اعضاء المجلس من ان يتفهموا بصورة اكبر وبشكل حقيقي هذه المشاكل ككل . وتوجد في التقارير الرئيسية السابق ذكرها والصادرة عن المنظمات المختلفة فروع يمكن ان تكمل بشكل مفيد وثائق المجلس بشأن هذه المواضيع : على سبيل المثال ، الفصل الثالث (الفقرات ١٧١ - ٢٠٢) من تقرير الاونكتاد المعنون " تقرير عن التجارة والتنمية " ، الفقرات التي تتعلق بالشروط وبعلاقات الصندوق بالمصارف التجارية ، والواردة في تقرير صندوق النقد الدولي " التوقعات الاقتصادية العالمية " (الصفحات ٢٤ الى ٢٦) ، او الملاحظات الواردة في تقرير منظمة العمل الدولية المعنون " تقرير عن العمل في العالم " بشأن الحاجة الى حماية البرامج الاجتماعية عندما ويبدو انه من المهم عرض هذه الاجزاء على المجلس ، لاسيما وانها تشير صراحة الى وجود اختلافات بشأن المشاكل الاساسية .

Digitized by UNOG Library

تتفاوض البلدان الدائنة وصندوق النقد الدولي مع البلدان المدينة حول اتفاقات اعادة جدولة الديون (الفقرتان ٢٨ و ٢٩) .

٢٠ - ولا تسعى الملاحظات السابقة الى اثبات انه ينبغي عدم زيادة الوثائق التي تقدم الى المجلس ، بل تسعى على العكس الى اثبات انه يجب تخفيض حجمها وتعديل مفهومها . ونرى ، بصفة عامة ، انه من الضروري تقصير الاجزاء الوصفية لصرفة الى ادنى حد (ان لم يكن حذفها تماما) أنها تقدم معلومات تكون متوفرة بالفعل ومعروفة ، في اغلب الاحيان ، من خلال التحليلات الصحفية او المنشورات المتخصصة ، ولان التقارير المختلفة تكرر بعضها البعض - مرتين او ثلاث مرات في بعض الاحيان ، وقبل اى شيء لانه في التحليل الاخير لا تكون المعلومات المقدمة هي ما يحتاجه اعضاء المجلس حقيقة لكي يتمكنوا من اداء مهمتهم . ويبدو انه من الضروري تماما ان ينظر في الاستعاضة عن الاجزاء الوصفية من الدراسة الاستقصائية للحالة الاقتصادية في العالم بملخصات موجزة تشير الى التقارير الموجودة او بورقات معلومات تتضمن رسوما بيانية او خرائط تحمل تطور الحالة العالمية بطريقة أبلغ مما هو عليه الحال الآن . ويجب ان تكون الوثيقة كلها اقصر بكثير ، حيث انه يكون دائما بمقدور القارئ المهتم ان يرجع الى الوثائق المشار اليها .

ينبغي تقصير الاجزاء الوصفية ان لم يكن حذفها ، او الاستعاضة عن الاجزاء الوصفية في الدراسة الاستقصائية للحالة الاقتصادية في العالم باعتباره يحتوى على رسوم بيانية وخرائط .

Digitized by UNOG Library

٢١- ويمكن ، من جهة أخرى ، أن تكون الأجزاء التحليلية أكبر حجما نوعا ما ، ولكنها ينبغي أن تقدم عرضا يختلف عن التحليلات ذاتها واشارات الى الوثائق الموجودة وتوصيات . كما ينبغي أن تكون التحليلات كاملة بقدر الامكان، وان تعرض بوضوح الحجج المؤيدة والمعارضة للمسائل التي قرر المجلس أهميتها ؛ على سبيل المثال ، المسائل المتعلقة باصلاح النظام النقدى ، وسياسة صندوق النقد الدولي ، والمشاكل التي تطرحها استراتيجيات الأغذية ، وجهود مكافحة الحمائية ، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب ، الخ . وهنا أيضا ، لا يتعين الاسهاب لتحقيق الدقة ، اذ أن المشاكل موضع البحث معروفة جيدا بالفعل ، والاشارة الى المراجع من شأنها أن تمكن الوفود من العثور على كل المعلومات التي يحتاجونها . أما التوصيات فينبغي وضعها في عبارات واضحة ، وفصلها تماما عن نص التحليلات ، بدلا من اخفائها في نص التقارير . بل انه من المفيد أيضا ترقيم التوصيات لاعطاء المجلس فكرة واضحة عن النقاط التي ينبغي له أن يشرع في اتخاذ موقف حيالها .

يمكن ، من جهة أخرى ، توسيع الأجزاء التحليلية ، والاشارة الى المراجع ، وابراز قائمة التوصيات .

٢٢- وحتى يتسنى وضع وثائق من هذا النوع تحت تصرف المجلس ، فانه يتعين ، مع ذلك ، اعادة النظر في الدور الذى يضطلع به كل من الأمانة العامة وأفرقة الخبراء المستقلين التي تتمتع بحرية أكبر في الاعراب عن آرائها . وبعبارة أدق ، يبدو انه ينبغي تعزيز دور لجنة التخطيط الانمائي بصورة كبيرة . وقد قرر المجلس ذاته ، في قراره ١٩٨٢/٥٠ ، وفي الفقرة ١ (أ) و (د) منه ، على وجه الخصوص ، ان ينظم أعماله " بطريقة تمكّنه من تركيز اهتمامه على عدد محدود من القضايا الرئيسية المتعلقة بالسياسة العامة والمختارة بعناية ، تدرس دراسة متعمقة بغرض وضع توصيات عملية محددة " ، و " أن يضع الاستنتاجات والتوصيات الملائمة ... الموجهة الى الجمعية العامة ، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة ... والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة ... باعتبار ذلك جزءا من المناقشة العامة التي يجريها كل سنة " . ومن ثم ، فانه تحقيقا لهذه الغاية ، يحتاج المجلس الى اقتراحات واضحة

ينبغي اعادة النظر في الدور الذى تضطلع به الأمانة العامة ولجنة التخطيط الانمائي كل على حدة ، حتى يتمكن المجلس من تنفيذ قراراته .

Digitized by UNOG Library

ومعرب عنها بروح استقلالية ، حتى يتمكن من اتخاذ هـا أساسا لمداولاته الخاصة . ويتبين من مقارنة محتويات تقرير لجنة التخطيط الانمائي والدراسة الاستقصائية للحالة الاقتصادية في العالم ان فريق مكون من خبراء مستقلين ممن هم في مركز ومستوى أولئك الذين يشكلون لجنة التخطيط الانمائي يتمتع بقدر أكبر من الحرية في تقديم التوصيات مما تتمتع به الأمانة العامة . فهؤلاء الخبراء يتكلمون بصفتهم الشخصية وعلى مسؤوليتهم الخاصة ، ولذا فانهم غير مقيدين بتوخي الحياد ، مهما كلف الأمر ، وهو ما ينزع الى فرضه واقع الانتماء الى المنظمة .

Digitized by UNOG Library

٢٣- وفي ظل هذه الظروف ، يمكن أن ينظر المجلس في اسناد مهام محددة الى لجنة التخطيط الانمائي ، ومنحها ، قبل أى شيء ، الوسائل اللازمة لأداء هذه المهام . ورغم ان الولاية العامة للجنة التخطيط الانمائي ، على نحو ما يحددها القراران ١٠٣٥ (د-٣٧) المؤرخ في ١٥ آب/اغسطس ١٩٦٤ و ١٦٢٥ (د-٥١) المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧١ ، تجيء في سياق أهداف التخطيط والأهداف الاقتصادية ، فان فيها من الاتساع ما يمكّن المجلس من الاستفادة ، على نحو أفضل من لجنة الخبراء هذه ومن لجانها الفرعية كحلقة عمل للتحضير لأعماله المتعلقة بدراسة البرامج الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية . وينبغي استحداث آلية ، تقوم على فترات منتظمة بوضع قائمة بالمشاكل تقدم بشأنها الى المجلس ملفات كاملة وواضحة تشتمل على توصيات . ويمكن ، على سبيل المثال ، ان يطلب الى لجنة التخطيط الانمائي نفسها ان تقترح اختيار هذه المشاكل ، ومن الممكن أن ينظر المجلس في تكليف مكتبه بمهمة الصياغة النهائية لهذه القائمة وباتخاذ الاجراءات الخاصة باعداد هذه الملفات ، مع تحديد المهام المسندة الى الأمانة العامة ولجنة التخطيط الانمائي ، كل على حدة .

يمكن أن ينظر المجلس في اسناد مهام أكثر تحديدا الى لجنة التخطيط الانمائي ومنحها الوسائل اللازمة لاداء هذه المهام .

٢٤- بيد انه حتى يتمكن المجلس من الاستفادة من تقرير أو تقارير لجنة التخطيط الانمائي ومنحها الوسائل اللازمة لاعدادها ، ينبغي اتخاذ الاجراءات التالية :

ترتب دورات لجنة التخطيط الانمائي بطريقة تمكّنها من تلبية الطلبات التي من النوع المتصور في هذا التقرير . وهذا قد يعني اما اطالة مدة دورة الربيع بشكل كبير أو عقد دورتين ، بما في ذلك دورة في الخريف ، يحتمل تكملتها بدورة الأفرقة العاملة التابعة للجنة ؛

Digitized by UNOG Library

ينبغي ان تنتهي الدورة الأخيرة في موعد لا يتجاوز ١٥ آذار/مارس ، حتى يمكن نشر التقرير أو التقارير في موعد غايته ٣٠ نيسان/ابريل ، مما يعطي الدول الأعضاء شهرين لدراستها ؛

المهام التي تكلف بها اللجنة ينبغي أن يكون بعضها على الأقل محددا بوضوح قبل اسنادها بفترة سنتين على الأقل لاتاحة الوقت الكافي للجنة للنظر في المسائل المثارة بجدية ؛

أخيرا ، ينبغي توفير اعتمادات من الميزانية ، تسحب من اعتمادات الخبراء الاستشاريين المتاحة حاليا للأمانة العامة ، لتمكين اللجنة من دفع أجور الأعمال أو الدراسات المسندة الى أشخاص أو معاهد بحوث من داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها ، والمدرجة في قائمة تقوم اللجنة باعدادها .

٢٥- في حالة عرض الوثائق المقدمة للمناقشة العامة بالشكل الذى دعونا اليه لتونا ، يمكن أن يناقش المجلس الشكل الذى تتخذه المناقشة العامة . ويمكن لتجربة الاستفسارات والاجابات ، التي أجراها الأمناء التنفيذيون للجان الاقتصادية الاقليمية في عام ١٩٨٣ ، أن تعطي فكرة عن السبيل الواجب اتباعه . ومع التركيز على التوصيات المقدمة من لجنة التخطيط الانمائي ، يمكن للمناقشة ان تشمل ، جزئيا على الأقل ، اسئلة توجه الى الشخصيات المختصة في المجالات قيد النظر ، والمديرين والأمناء العامين لمؤسسات المنظومة أو كبار الخبراء المستقلين . وعلاوة على ذلك ، يمكن اختتام مناقشة من هذا النوع بقرار أو تقرير خاص يقدمه المجلس الى الجمعية العامة .

يمكن أيضا أن ينظر المجلس في شكل مختلف لاجراء مناقشته العامة ولنتائج هذه المناقشة .

Digitized by UNOG Library

٢٦- وخلاصة القول انه يبدو ان التوصيات التالية مطلوبة نتيجة لدراسة التقارير المقدمة الى المجلس لمساعدته في المناقشة العامة التي يجريها :

توصيات بشأن

قائمة الملفات ومضمونها ؛

التوصية رقم ١ : يمكن استحداث آلية من النوع المقترح في الفقرة ٢٣ من أجل وضع قائمة بالملفات التي يمكن اعدادها للمجلس عن قضايا محددة ومضمون هذه الملفات ، في وقت مبكر بشكل كاف .

عرض الوثائق والتوصيات ؛

التوصية رقم ٢ : يمكن للمجلس أن يصدر مرة أخرى مفكرة عاجلة بشأن شروط عرض الوثائق : الحجم الأقصى ، ووجود موجز لها . ويمكنه أيضا أن يشير الى ضرورة اختتام جميع التقارير بتوصيات واضحة ، تعرض منفصلة ، على هيئة قائمة مرقمة ، وأن تحل الرسوم البيانية والخرائط محل الجداول العددية ، بأقصى قدر ممكن .

شكل المناقشة العامة ؛

التوصية رقم ٣ : ينبغي اعادة النظر في الشكل الذى تتخذه المناقشة العامة وصيغة توصياتها ، ودعوة مكتب المجلس الى تقديم اقتراحات بشأن هذه المسألة وبشأن قائمة الأشخاص الذين ينظر في دعوتهم للادلاء ببيانات أو للاجابة على استفسارات .

دور لجنة التخطيط الانمائي ومقتضيات عملها .

التوصية رقم ٤ : يمكن تنقيح دور لجنة التخطيط الانمائي ومقتضيات عملها (عدد الدورات وتاريخها ومدتها ، تحديد مهامها ، الاستعانة بالخبراء الاستشاريين) وفقا للاجراءات المقترحة في الفقرة ٢٤ أعلاه .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثاني

وظيفة تنسيق الخطط والبرامج على نطاق المنظومة

٢٧ - توجد علاقة واضحة بين تحديد ودراسة البرامج العالمية الرئيسية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وبين التنسيق في منظومة الأمم المتحدة. فاذا كان لنا ان نضمن ضمان التكامل فيما بين البرامج ، وتجنب الازدواج ، وجعل المنظومة عموما أكثر فعالية ، وجب التأكد من أن التحليلات التي ترشد العمل هي تحليلات متكاملة ، وتضع أهدافا واحدة ، ولا تتعارض مع بعضها بعضا . وبعبارة أخرى ، فان التنسيق الفكري يحكم تنسيق الأنشطة وتنسيق الاجراءات والطرق . ولكن عدد القرارات المتعلقة بالتنسيق وتكرارها وطابعها الملزم (١٠) يبيّن على نحو واضح تماما ان ايا من هذه الأهداف لم يتم بلوغه . والواقع ان وظيفة تنسيق الخطط والبرامج على مستوى منظومة الأمم المتحدة تواجه صعوبات تشبه كثيرا تلك التي وصفناها قبل قليل بصدد الوظيفة الأولى .

تواجه وظيفة التنسيق نفس النوع من الصعوبات

---

(١٠) الى جانب المواد ٥٨ ، و ٦٣ (٢) ، و ٦٤ من الميثاق يذكر بوجه خاص قرارا المجلس ١٦٢٢ (د - ٥١) ، الفقرة ٥ ، المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧١ ، و١٧٦٨ (د - ٥٤) ، الفقرة ٩ (ب) و (د) والفقرة ١٠ ، المؤرخ في ١٨ أيار/مايو ١٩٧٣ ، وقرار الجمعية العامة ٣٢٠٢ (د إ - ٦) الفرع التاسع ، الفقرة ٣ ، المؤرخ في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ ، وقرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ ، الفرع ثانيا المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الفقرة (٥) (ب) و (ج) و (د) ، والفرع ثالثا ، والفقرتان ١٦ و١٧ ، والفرع رابعا ، الفقرات ٣٧ و ٣٨ و ٤٣ - ٤٥ ، والفرع سابعا ، الفقرتان ٥٤ و ٥٥ والفرع ثامنا ، الفقرتان ٦٠ و ٦١ ، وقرار الجمعية العامة ٢١٤/٣٤ ، الفقرات ١ - ٣ ، المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، وقرار المجلس ١٩٨٢/٥٠ ، الفقرتان (و) و(ز) .

Digitized by UNOG Library

٢٨ - وبما أنه من المستحيل دراسة كل شيء، حصرنا بحثنا ببندين اثنين من بنود جدول الأعمال وبعدد قليل من الوثائق الهامة(١١). ولكن هذه الدراسة تكفي لبيان ان معظم الوثائق ليست مصممة بطريقة تمكن المجلس من بلوغ الأهداف التي أشرنا اليها قبل قليل. ولذلك يبدو من الضروري ليس فقط التساؤل تساؤلا جديا عن تصور هذه التقارير والطرق المعتمدة في اعدادها بل أيضا التحقق مما اذا كان ينبغي ان تعاد بشكل كامل صياغة اجراءات استعراضها على نحو شامل بواسطة الآلية الحكومية الدولية والمشتركة بين الوكالات.

٢٩ - ومن السمات البارزة لتقارير لجنة التنسيق الادارية عن مسائل التعاون الدولي والتنسيق، على سبيل المثال، ان هذه التقارير لا تقدم المعلومات الأساسية التي يحتاجها المجلس. فلجنة التنسيق الادارية تبعث الى المجلس عدة أنواع من التقارير: تقارير عن نفقات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالبرامج وهي تقدم الآن كل سنتين (١٢)؛ وبصورة أقل انتظاما من ذلك تقارير عن برامج معينة (في عام ١٩٨٣، على سبيل المثال، تقرير عن تعزيز تنسيق نظم المعلومات)؛ واخيرا "تقارير الاستعراض العام السنوية" (وكان تقرير عام ١٩٨٣ يتصل بالفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣).

تكفي دراسة قليل من الوثائق، لاسيما تقارير لجنة التنسيق الادارية، لبيان أن الهدف منها ليس تمكين المجلس من

---

(١١) كانت البنود المعنية بأداء هذه الوظيفة في الدورة الثانية في عام ١٩٨٣ هي البنود ٧ و ٨ و ١٩ و ٢١: التعاون الاقليمي، والأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، والتعاون والتنسيق الدوليان، واستعراض القضايا الرئيسية في الخطط المتوسطة الأجل للمؤسسات في المنظومة. ولم نتناول في هذا التقرير البندين الأولين، أما بالنسبة للبندين ١٩ و ٢١ اللذين ضمت وثائقهما سبعة تقارير (١٤٧ صفحة)، وثلاثة تقارير (٦٦ صفحة) على التوالي، فلم نول النظر الشامل الا لتقارير لجنة التنسيق الادارية ولجنة البرنامج والتنسيق، ولتحليلات البرامج على نطاق المنظومة.

(١٢) اصبحت هذه التقارير تقدم كل سنتين بموجب المقرر ١٩٨٠/١٠٣ المؤرخ في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٠؛ ونتيجة لذلك لم يقدم تقرير من هذا النوع في عام ١٩٨٣. الا اننا نذكر هذه التقارير ونشير الى احدثها وقت كتابة هذا التقرير (E/1982/87، ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٢).

Digitized by UNOG Library

الاشراف على تنسيق الأنشطة أو التحليلات أو الاجراءات .

٣٠ - لم يشهد هيكل التقارير المتعلقة " بنفقات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالبرامج " الا القليل من التغيير خلال سنوات طويلة . وتضم هذه الوثائق جداول بأرقام نفقات جميع المؤسسات في المنظومة حسب مصدر التمويل والقطاع . وتبيّن هذه الجداول التغيرات في هذه الأرقام بين فترة سنتين وأخرى . وهذه المعلومات الاحصائية المحضة ضرورية ؛ ولا يستطيع المرء الا ان يأسف لأنها لا تشمل المؤسسات المالية في منظومة الأمم المتحدة . اما التقارير المتعلقة بقضايا معينة، مثل ذلك المقدم في عام ١٩٨٣ والمتصل " بتعزيز تنسيق نظم المعلومات في منظومة الأمم المتحدة" (A/1983/48 ، بتاريخ ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٨٣) ، فلها ميزة ايراد تفاصيل تتعلق بالاسئلة التي يثيرها المجلس(١٣) .

" تقارير الاستعراض العام السنوية " هي بيانات وصفية مقصود بها اقناع الدول الاعضاء بأن التنسيق يسير على مايرام .

٣١ - أما " تقارير الاستعراض العام السنوية " التي يمكن ان تكون اهم الوثائق فهي في الواقع مجرد قوائم وصفية عليا لأنشطة لجنة التنسيق الادارية خلال الفترة السنوية السابقة . وعلى سبيل المثال ، يوضح تقرير عام ١٩٨٣ (E/1983/39 ، ١٦ آذار/مارس ١٩٨٣) ان للأمين العام للأمم المتحدة ولجميع أعضاء لجنة التنسيق الادارية اهداف متقاربة فيما يتصل بالحاجة الى تحقيق " التماسك والتكامل في العمل " فيما بين المؤسسات فيما يتصل بخصائص الأزمة العالمية الراهنة . ويذكر التقرير ايضا ان فرقة العمل المعنية بالأهداف الانمائية

---

(١٣) جاء هذا التقرير بعد تقرير أول قدّم في عام ١٩٨٢ (E/1982/85) استجابة للقرار ١٩٨١/٦٣ الذى رجا المجلس فيه من لجنة التنسيق الادارية ان تستعرض مقرره الذى انهى بموجبه وظائف المجلس المشترك بين المنظمات . وقد اكتفى المجلس بالاحاطة علما بذلك التقرير الذى كان الغرض الأساسي له عرض برنامج العمل الموضوع للجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات .

Digitized by UNOG Library

الطويلة الأجل لاحظت الابطاء المستمر في النمو خلال عام ١٩٨٢ واستنتجت ان " النصف الأول من عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث سيكون فترة ركود بدلا من ان يكون فترة تنمية " . اما فيما يتعلق بادارة الأنشطة البرنامجية ، فتورد الوثيقة قائمة الاستعراضات المشتركة بين المؤسسات التي يجرى اعدادها وتذكر ان المشاورات المسبقة بشأن خطط وبرامج العمل قد جرى الاضطلاع بها بطريقة منهجية قدر الامكان ، وتعرب عن الاسف لان الاستعراض العام لأهداف وخطط المؤسسات في المنظومة الذى كان قد طلبه المجلس في مقرره ١٩٨١/١٨١ لم يتم انجازه ، كما تذكر بايجاز المؤتمرات الجارى اعدادها . اما فيما يتعلق بالمسائل التنفيذية ، فتتضمن الوثيقة نصا حول " التحديات والقيود " المتصلة بتلك الأنشطة ، وتوضح ان الوقت لا يزال مبكرا جدا لاصدار حكم على دور " المنسقين المقيمين " حسب طلب الجمعية العامة في القرار ٣٧/٢٢٦ ، وتنتهي الوثيقة باقتباس من تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة يشير الى انه يمكن الاحتفاظ بشعور من التفاؤل ازاء "وسائل حل يمكن ان تكون أفضل لكثير من المشاكل الرئيسية التي تواجه البشرية " . وهكذا فان هذه مجرد وثيقة معلومات ، مقصود بها أساسا اقناع الدول الأعضاء بأن كل شيء على ما يرام في مجال التنسيق .

٣٢ - وبالاضافة الى التقارير الوصفية المحضة ، التي اوجزناها قبل قليل توجد أنواع مختلفة من التقارير التي تعالج التنسيق على المستوى القطاعي. فبالاضافة الى وثيقة تتعلق بالموارد المعدنية سيتناولها الفصل التالي بالتحليل ، تلقى المجلس في عام ١٩٨٣ تقريرين من هذا النوع في اطار

Digitized by UNOG Library

البند ٢١ من جدول الأعمال ، هما : الوثيقة E/1983/99 المؤرخة في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٣ والمتعلقة بالاغذية والزراعة ، والوثيقة E/1983/101 المؤرخة في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٣ والمتعلقة بقضايا السكان . وهذان تقريران وصفيان أساسا . وهكذا فان التقرير عن السكان ، بعد ذكر أنه سيتناول فقط أنشطة المؤسسات ذات الصلة الأكثر مباشرة بالمشكلة " حتى يكون التقرير موجزا وذا وجهة عملية بقدر الامكان " ، يكتفي في الجزء الأول منه بوصف الاتجاهات والسياسات السكانية منذ عام ١٩٧٤، ليورد بعد ذلك في الجزء الثاني سلسلة متوالية من خلاصات البرامج السكانية الواردة في الخطط المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ لكل من الأمم المتحدة ، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، والاونكتاد ، واللجان الاقتصادية الاقليمية ، ومنظمة الصحة العالمية ، والبنك الدولي ، ومنظمة العمل الدولية ، واليونسكو ، ومنظمة الأغذية والزراعة . ولا ينتهي التقرير الى اى استنتاج أو توصية ، ويصعب في هذه الظروف رؤية كيف يمكنه الزعم بأن " وجهته عملية "(١٤) .

ان التحليلات على صعيد المنظومة المقدمة في عام ١٩٨٣ والمتعلقة بقضايا السكان ومشاكل الأغذية والزراعة لا تزال خلوا من أى استنتاجات أو توصيات .

٣٣ - اما التقرير عن الأغذية والزراعة فيقع في القالب نفسه وان يكن اطول (٤٠ صفحة مقابل ٢٣ للتقرير المذكور أعلاه) . ويضم أيضا وصفا للخطط أو البرامج المتوسطة الأجل للمؤسسات الرئيسية النشطة في المجال المعني وهي : منظمة الأغذية والزراعة ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومجلس الأغذية العالمي ، والبنك الدولي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، واليونسكو ، وجامعة الأمم المتحدة

---

(١٤) تبدأ هذه الوثيقة ، على نحو غريب نوعا ما ، " بموجز " يقع ضمن اطار في الصفحة ١ مؤلف من ٨ أسطر ؛ وليس هذا النص الا مجرد تلخيص للفقرة ١ من التقرير ذاته وليس موجزا للتقرير بأى حال من الأحوال .

Digitized by UNOG Library

وغيرها . وهناك اختلاف في العرض عن الوثيقة السابقة ويتمثل في أنه بدلا من ايراد الوصف دفعة واحدة يقسمه حسب خطة تميز بين الانتاج الزراعي (خمسة أقسام) والأمن الغذائي (ثلاثة أقسام)، وتجارة الأغذية والمنتوجات الزراعية (قسمان) . ولكن تقسيم هذا الوصف الى عشرة أقسام بدلا من ايراده على نحو شامل واحدا تلو الآخر لا يغير شيئا من طبيعة هذا العمل . وصحيح ان التقرير ينتهي ببضعة " ملاحظات ختامية " الا ان هذه تشكل أساسا تذكيرا بخطورة الحالة الغذائية ، وعدم كفاية المساعدة الخارجية المقدمة الى البلدان النامية ، والأهمية التي ينبغي تعليقها على " الأمن الغذائي العالمي " ، وعدم احراز تقدم في المفاوضات الحكومية الدولية المتعلقة بمشاكل التجارة واستقرار الأسعار . وبعبارة أخرى ، لا تتصل النتائج الختامية بأي شكل من الأشكال باجراءات التنسيق بين المؤسسات في المنظومة أو بالطرق الممكنة لتحسين هذا التنسيق .

Digitized by UNOG Library

٣٤- وهذا يعني في كلتا الحالتين ، ان هذه " التحليلات على صعيد المنظومة " للخطط المتوسطة الاجل لمؤسسات المنظومة ، والتي تقررت بموجب الفقرة ١ (و) من القرار ١٩٨٢/٥٠ ، هي في شكلها الحالي لا يمكن للمجلس استخدامها عمليا بشكلها الحالي . وكما هو معلوم تماما ، في مجال " التحليلات على صعيد المنظومة " هذه ، فان نوعا آخر من الدراسة ، وهو تحليلات البرامج على صعيد المنظومة - المعروف على نطاق أوسع بمختصره بالانكليزية "COPAS" - يجرى منذ مدة اطول ويعكس خبرة اكبر حيث ان هذه التحليلات بدأت في آب/اغسطس ١٩٧٧ بموجب قرار المجلس ٢٠٩٨ (د - ٦٣) ومقررات الاجتماع المشترك بين لجنة التنسيق الادارية ولجنة البرنامج والتنسيق في سنة ١٩٧٨ : فقد تقرر ان تعطي " تحليلات البرامج على صعيد المنظومة " تحليلا للوضع الفعلي للتنسيق ، بدلا من مجرد وصف للانشطة " وان تكون " تحليلية بطبيعتها " وأن تحتوى على " توصيات للعمل " . وتحقيقا لهذه الغاية ، ينبغي أن تتضمن هذه التحليلات أربعة أفرع رئيسية ، الأول ، يعالج نمط الولايات ويتناول الثاني الانشطة المقابلة لنمط الولايات أما الثالث فيعالج الوضع الحالي للتنسيق بينما يقدم الرابع النتائج التي يتوصل اليها التحليل (١٥) .

يبدو أنه ثار " حوار الصم " بشأن هذا النوع من الدراسة كما هو الحال بالنسبة " لتحليلات البرامج على صعيد المنظومة " على الرغم من وجود بعض التحليلات المثيرة للاهتمام .

٣٥- وبوجه عام ، على الرغم من أن " تحليلات البرامج على صعيد المنظومة " قد حاولت اتباع هذه التعليمات ، وقدمت ما يثير الانتباه من تحليلات لما تنجزه المنظومة في الميادين المدروسة وأدت الى تقديم بعض التوصيات ، الا أنها أدت لسوء الحظ

---

(١٥) ترد قائمة تحليلات البرامج على صعيد المنظومة مجموعة منذ سنة ١٩٧٨ في الوثيقة ACC/1983/PG/11 المؤرخة في ٢٣ ايلول/سبتمبر ١٩٨٣ ، وقد تناولت التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، ونظم المعلومات ، والعلم والتكنولوجيا ، والطاقة ، والتنمية الريفية ، والشباب ، والادارة العامة ، والشؤون البحرية .

Digitized by UNOG Library

الى نوع من حوار الصم بين لجنة التنسيق الادارية ولجنة البرنامج والتنسيق ، فقد كانت لجنة البرنامج والتنسيق تكرر باستمرار (١٦) منذ سنة ١٩٧٨ ان في تلك الوثائق "ضعفا مفاهيميا ومنهجيا" وانه ينبغي بذل اكبر الجهود "لتحقيق التنسيق الفعال" و "ان التقدم في التنسيق والاتساق محدود للغاية" وان التقارير لم "توفر التحليل المتعمق الذى توقعته لجنة البرنامج والتنسيق" وانه "ينبغي أن تحلل البرامج بطريقة انتقادية فيما يتعلق بالولايات" وانه "ينبغي اجراء محاولة لتحديد الثغرات والازدواج وفعالية ، أو عدم فعالية ، ترتيبات التنسيق" . ولذلك لا يوجد شك في وجوب الاستمرار في بذل جهود كبيرة حتى تصبح هذه الوثائق اكثر فعالية .

٣٦- وكما اوضحت المقتطفات السابقة ،تهتم لجنة البرنامج والتنسيق منذ عدة سنوات وهي الهيئة المساعدة للمجلس والجمعية العامة المتخصصة في التنسيق ، بوضع الآليات لدورة التخطيط والتنسيق في منظومة الامم المتحدة ، ولتقريرها السنوى هو الوثيقة الوحيدة التي تزود المجلس والجمعية العامة بنتائج هي في الوقت نفسه انتقادية وبناءة في تلك المجالات . ويشتمل تقرير سنة ١٩٨٣ ، مثلا (١٧) ،

---

(١٦) الوثيقة ACC/1983/PG/11 المذكورة أعلاه : انظر بوجه خاص العمود المعنون "تعليقات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق" في الجدول ١ من الوثيقة .

(١٧) A/38/38 (الجزء الاول) ، ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٣ . ولن نشير في هذا التقرير الى الجزء الثاني من ذلك التقرير ، الذى لم يصدر حتى ٢٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٣ (الجزء الثاني للدورة الثالثة والعشرين للجنة البرنامج والتنسيق ، ٢٩ آب/اغسطس - ١٢ ايلول/سبتمبر ١٩٨٣) بسبب التأخير في اصدار الميزانية البرنامجية ولذلك لم يكن من الممكن تقديمه للمجلس في سنة ١٩٨٣ .

Digitized by UNOG Library

على استعراض " تحليلات البرامج على صعيد المنظومة " (فيما يتعلق بالشؤون البحرية) ، وعلى تقييمين اثنين (أنشطة التعاون التقني لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في ميدان المصنوعات ، وادارة شؤون الاعلام) ، وبعض تقارير لجنة التنسيق الادارية (يرد تحليلها في الفقرتين ٣٠ و ٣١ أعلاه) ، وبعض فصول الميزانية البرنامجية ومسائل متصلة باعادة صياغة الخطة المتوسطة الأجل ١٩٨٤-١٩٨٩ ، وثلاث مسائل منهجية هامة : صياغة القواعد التي تنظم التخطيط ، والجوانب البرنامجية للميزانية ، ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم وتعزيز قدرة وحدات التقييم ونظمه في الامم المتحدة ، والاجراءات المتعلقة بتوفير بيانات عن الآثار المترتبة على البرامج للجمعية العامة . وتتألف الخطة المنهجية المتبعة في التقرير بشأن كل من هذه النقاط من مقدمة تلخص المسألة وخلاصة موجزة لجوهر المناقشة ، ونتائج وتوصيات تصاغ بوجه عام بدقة متناهية (١٨) .

التقرير السنوي للجنة البرنامج والتنسيق هو الوثيقة الوحيدة التي تقدم الى المجلس نتائج انتقادية وبناءة في الوقت نفسه .

٣٧- بيد أن لجنة البرنامج والتنسيق تجد نفسها ، في شؤون التنسيق ، في نفس الوضع الذي يوجد فيه المجلس أو الجمعية العامة : فهي ببساطة أول من يتلقى نفس تقارير لجنة التنسيق الادارية أو تحليلات البرامج على صعيد المنظومة ، ويتوفر لديها وقت اطول للنظر فيها بالتفصيل وتقديم التوصيات بشأنها . لكن كما رأينا في الفقرة ٣٥ ، فان النتائج والتوصيات التي يمكنها تقديمها بفضل هذا النوع من التقارير هي اساسا تكرار لطلبات سابقة بشأن طابع التحليلات ذاته أو تتصل بتعليمات منهجية جديدة . بل ان

لكن في شؤون التنسيق تكون لجنة البرنامج والتنسيق في نفس وضع المجلس ؛ فالتقارير المقدمة اليها لا تفي بحاجتها . وبالتالي ، تتزايد الأهمية التي توليها لجنة البرنامج والتنسيق للتوصيات التي تكرر طلبات سابقة وتعطي تعليمات منهجية ، وذلك على حساب التوصيات الموضوعية .

---

(١٨) مثلا ، فيما يتصل باستعراض القواعد التي تنظم التخطيط ، ذكرت اللجنة بنفسها ، فيما يتعلق بنحو ١٠ مواد ، التصويبات والتعديلات التي ارادت ادخالها على النص الذي اقترحه الامين العام . ويسهل هذا النوع من عرض التوصيات تسهيلا كبيرا أعمال المجلس والجمعية العامة . وقد وافق المجلس في القرار ١٩٨٣/٤٩ والجمعية العامة في القرار ٣٨/٢٢٧ على توصيات لجنة البرنامج والتنسيق .

Digitized by UNOG Library

هذا النوع من التوصيات يميل الى ان يحل محل النتائج الموضوعية . فمن جهة ، في مجال التخطيط والبرمجة والتقييم ، كان التقدم المنهجي ولا يزال ممكنا ، بفضل التحسين المطرد والمتواصل لوثائق مثل الخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية وتقارير أداء البرامج وتقارير التقييم ؛ ومن جهة اخرى ، في مجال التنسيق ، لا تخضع الوثائق المتوفرة (مثل اجراءات التخطيط العادية) للاشراف المباشر من جانب الهيئات الحكومية الدولية ، أو عندما تخضع هذه الوثائق للاشراف (مثلا ، تحليلات البرامج على صعيد المنظومة) يثبت ان من الصعب تحسينها .

٣٨- ويؤكد هذه المصاعب الضيق والقلق اللذان ساد الشعور بهما فترة طويلة بشأن عدم فعالية - ولا نقول عدم فائدة - الاجتماعات المشتركة بين لجنة التنسيق الادارية ولجنة البرنامج والتنسيق . ويكشف عن ذلك تقرير رئيسي لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية (E/1983/98) عن الاجتماع المشترك للجنتين . وقد كرس الاجتماع المشترك في ٤ و ٥ تموز/يوليه ١٩٨٣ جزءا من جدول أعماله لكي يناقش على وجه التحديد مسألة تحسين فعالية تلك الاجتماعات . وأسفرت المناقشة عن اتفاق على ضرورة " انقضاء فترة زمنية لا تقل عن ستة أشهر بين اختيار الموضوع والاجتماع ذاته ، بغية التمكين من اعداد الوثائق المناسبة وتحديد المسائل الهامة التي ستناقش " ، و " لاجراء متابعة منهجية في اجتماع تال لضمان تحول نتائج المناقشات الى تدابير " .

تعاني الاجتماعات المشتركة بين لجنة التنسيق الادارية ولجنة البرنامج والتنسيق من نفس المصاعب تماما .

٣٩- وبصرف النظر عن هذه المشاكل الاجرائية التي كانت موضعا لاقتراحات عديدة ، أوضحت المناقشة أيضا ان اهداف تلك الاجتماعات ذاتها ، في رأي كثير من الوفود ، هي التي ينبغي أن تحدد تحديدا افضل . وقد شدد ، مثلا ، على أن " هدف تلك الاجتماعات ليس استعراض انشطة مختلف منظمات

Digitized by UNOG Library

الامم المتحدة فرادى ، وانما استعراض أعمالها في اطار اعمال منظومة الامم المتحدة ككل " . وأشير أيضا الى ان " المواضيع المختارة واسعة النطاق جدا " واقترح ان تكون " المواضيع المعروضة للنظر في الاجتماعات المشتركة مماثلة لتلك التي نظرت فيها لجنة البرنامج والتنسيق في وقت مبكر من السنة " وفي رأينا أن هذه الملاحظات تؤكد ان المشاكل الموضوعية التي تواجه الاجتماعات المشتركة للجنة التنسيق الادارية ولجنة البرنامج والتنسيق هي نفسها المشاكل التي تواجه لجنة البرنامج والتنسيق والمجلس والجمعية العامة في مجال التنسيق . وتحاول الفقرات التالية بيان جوهر تلك المشاكل بايجاز .

ان الجهود المبذولة لا يجاد تنسيق أفضل قد أدت أساسا الى ايجاد فكرة أدق عما بقي من عمل مطلوب .

٤٠- ولا شك ان الجهود التي بذلت طيلة سنوات كثيرة ، خصوصا من خلال انشاء اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية ، ومحاولة تنسيق عرض الميزانيات البرنامجية والخطط المتوسطة الاجل ، والجهود التي تستهدف ايجاد " تخطيط مشترك " وانشاء مكتب تخطيط وتنسيق البرنامج وقوة العمل المعنية بالأهداف الانمائية الطويلة الاجل ، وبدء عمليات تحليل البرنامج على نطاق المنظومة ، والتوسع في دورات لجنة البرنامج والتنسيق وما الى ذلك ، قد اتاحت قدرا ، ولو شكليا من التقدم نحو تحسين تنسيق برامج وأنشطة منظومة الامم المتحدة . وقد أعطت أيضا ، مع ذلك ، فكرة أدق عما تبقى من جهود مطلوبة . ولا بد أن تكون هذه الجهود كبيرة في مجال كل من تنسيق التحليلات وتنسيق البرامج والانشطة .

هناك اختلافات كبيرة في التحليل . . .

٤١- وواضح تماما كما ورد في الفصل الاول ان هناك اختلافات خطيرة في التحليل بين مختلف المؤسسات في منظومة الامم المتحدة . مثال ذلك انه يصعب القول الآن ان الاونكتاد وصندوق النقد الدولي يتشابهان في تصورهما لأحوال التنمية ، أو أن منظمة الصحة

Digitized by UNOG Library

العالمية واليونيسيف تتشابهان في اسلوب نظرهما الى المناهج الصحية في البلدان النامية رغم اتفاقهما في مؤتمر ألما آتا المعني بالرعاية الصحية الاولية ، أو أن مجلس الاغذية العالمي يشاطر تماما منظمة الاغذية والزراعة نهجها في الأمن الغذائي .

٤٢- ويمكن ايراد امثلة أخرى كثيرة . لكن الواضح انه رغم القرارات التي تبيّن قبولا عاما من المجتمع الدولي للفكرة القائلة بأن التنمية مشكلة تستدعي استجابات متعددة التخصصات ومتكاملة (" نهجا متكاملا للتنمية" أو " التنمية الريفية المتكاملة " وما الى ذلك) ، فان مختلف المؤسسات في منظومة الامم المتحدة أبعد من ان تكون لها فلسفة أو رؤية مشتركة أو نهجا مشتركا ازاء المشاكل المطلوب حلها . اما عن مسألة تمويل الانشطة التنفيذية ، فلم يجر حوار حقيقي بين البلدان المانحة والبلدان المستفيدة حول طبيعة المشاكل التي تستحق معظم الاهتمام ، لأن كل قرار تمويلي يتخذ على حدة فيما يتعلق بكل صندوق تشغيلي (برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وصندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية ، واليونيسيف ، وما الى ذلك) . بل انه ليس من المؤكد وجود اتفاق حتى داخل المنظمة الواحدة ذاتها بين موظفي المقر والموظفين الميدانيين ، أو بين الادارات المختلفة التي تتناول مشاكل مختلفة ولكنها ذات صلة .

. . . وصعوبات خطيرة تعوق تحديد نهج مشترك .

٤٣- وليس من غير العادي أن يحدث ذلك ، لأن المنظمة اقيمت على اساس " أداء وظائف " . ولكن الهدف من التنسيق هو على وجه التحديد مقابلة عيوب هذا النوع من تقسيم العمل بين القطاعات والاختصاصيين في مختلف التخصصات ، وذلك بمحاولة تقليل التباينات والعمل على تحسين التفهم المتبادل ، وتحديد نهج يكون مشتركا بقدر المستطاع . مثال ذلك انه يبدو من الأهمية كفالة أن يوجد فعلا ترابط

لا شك أن تقسيم مختلف المنظمات الى قطاعات هو سبب هذه الحالة .

Digitized by UNOG Library

بين السياسات المعلنة للتنمية الصناعية والتنمية الزراعية ، أو بين السياسات المتعلقة بتنمية العلم والتكنولوجيا وسياسات العمالة (١٩) .

٤٤- ان القيادة والرقابة - من جانب الأجهزة الحكومية الدولية ومن المجلس بوجه خاص - على عمليات تنسيق التحليلات هما شرط لتنسيق البرامج والانشطة. وما تخشاه الدول الاعضاء فيما يتعلق بهذه النقطة الثانية هو احتمال أن توجد في تصميم وتنفيذ البرامج والمشاريع ازدواجية وتناقضات وثغرات أو مجرد قصور في التنسيق المكاني والزماني ، مما يؤدى الى تبديد الجهد والمال . وقد رأينا ان ممارسة هذا النوع من الرقابة لم تكن ممكنة ، لا بتقارير لجنة التنسيق الادارية ولا بعمليات تحليل البرنامج على نطاق المنظومة . ومع ذلك فان مشكلة تنسيق البرامج والانشطة أخطر كثيرا من أن تظل مقبولة بحيث يستمر حرمان الاجهزة الحكومية الدولية المسؤولة عن هذا التنسيق من نوع المعلومات التي تحتاج اليها رغم طلباتها المتكررة .

تود الدول الاعضاء أن تكون قادرة على كفالة ان يحصل تنسيق البرامج والأنشطة دون الازدواجية والثغرات وتبديد الموارد .

٤٥- ولا يتمثل حل هذه المشاكل في تكرار نفس الطلبات بانتظام . فالواقع ان السبب الحقيقي لجميع المصاعب التي تلاقى هو أنه لا يمكن مطالبة امانات الامم المتحدة والمؤسسات الاخرى في المنظومة بأن تمارس النقد الذاتي . فما أكثر الجهود التي كانت مطلوبة منها طيلة سنوات عديدة من اجل ضمان تحسين التنسيق . واستجابت الامانات الى هذه الطلبات بوجه خاص من خلال عمل اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية ، ومن خلال بذل جهود لوضع اهداف طويلة الاجل ، وتبادل الآراء حول

للحصول على المعلومات اللازمة . . .

. . . ان اللجوء الى الخبرة الخارجية هو السبيل الوحيد .

---

(١٩) هذا النوع من الرقابة هو بالضبط ما نصت عليه الفقرة ١ من المادة ٦٢ من الميثاق .

Digitized by UNOG Library

صياغة الخطط ، وتنسيق اشكال الميزنة . وهي ترى انها استطاعت بذلك أن تحقق نتائج لا بأس بهـــا ، وان من الطبيعي ان تنقل هذا الانطباع الـــى الاجهزة الحكومية الدولية . ولكن هذه الاجهـــزة تود أن تحصل على آراء ناقدة تمكنها من تقديـــم توصيات بقصد تحسين حالة مازالت أبعد من أن تكون مرضية . ولا شك في هذا الصدد أن الدراســـات التي خرج بها مكتب تخطيط وتنسيق البرنامج منـــذ انشائه كانت تمثل جهودا باهرة . والمؤسف ان هذا التشجيع لعملية النقد الذاتي داخل الامانة العامة ومازال يلقى مقاومة بالغة الشدة . واذا اريد النجاح لهذا المشروع فينبغي تقويته بارادة صادقة تستهدف تحسين الاساليب في جميع الوحدات الموجودة داخل مختلف الامانات ، وباللجوء الى خبرات مستقلة مـــن خارج هذه الامانات .

٤٦- لذلك فاننا نوصي مرة أخرى ، كما فعلنا فـــي الفصل السابق ، باللجوء الى استغلال الخبـــراء الذين توظفهم الاجهزة الحكومية الدولية ذاتها مـــن الخارج والى روحهم الناقدة والبنّاءة . وينبغي فـــي الوقت الحاضر مطالبة لجنة البرنامج والتنسيق بوصفها الهيئة المتخصصة المسؤولة عن التنسيق بأن تقوم بناء على اقتراح أعضاء مكتبها بتنظيم ما يلي :

قائمة بالمواضيع المعتمدة التي يمكن أن تضـــم جميع عمليات تحليل البرنامج على نطـــــاق المنظومة (وقد جرى فعلا تجميع قائمة وجدول مؤقتين لها) ، والتحليلات الاخرى الشاملـــة لجميع القطاعات (اذا تم رغم ذلك الاخذ بمبدأ هذه التحليلات) ، ودراسة مختلف انـــواع الاختلاف الملحوظة بين تحليلات مختلـــف الوكالات ، واخيرا الاستعراض الشامل للتقدم الذى احرزته لجنة التنسيق الاداريـــة فـــي

لتنظيم ذلك يلزم وضع قائمة بالمواضيع المعتمدة ، والتكفل بتحويل الائتمانات وجمـــع قائمة بأسماء الخبراء الذين استقر طيبهم الرأى .

../..

Digitized by UNOG Library

التخطيط المشترك ، أو بوجه أعم ما يتعلّق بجميع الأنشطة التي يتناولها تقريرها الشامل السنوى ؛

اختيار الخبراء : جمع القوائم كما جاء في حالة لجنة التخطيط الانمائي المبيّنة أعلاه ، والمعايير التي ينبغي مراعاتها ، وأساليب اختيار الاشخاص طبقا للموضوعات المعتمدة ؛

جدول بالدراسات التي ستشملها فحوص خارجية ، بما في ذلك مواعيد نشرها ، التي تحسب سلفا بحيث يتسع الوقت لتقديمها كي تنظر فيها الاجهزة المتخصصة للجنة البرنامج والتنسيق ، والمجلس ، وربما الاجتماعات المشتركة بين لجنة التنسيق الادارية ولجنة البرنامج والتنسيق ، حسب الاقتضاء ؛

اساليب التعاون بين الخبراء الخارجيين والامانة العامة ، لاسيما مع مكتب تخطيط وتنسيق البرنامج ؛

بيان أو صيغة تذكيرية بالنماذج الموحدة للدراسات المطلوبة : قائمة بالأجزاء التحليلية ، وأساليب عرض التوصيات ؛

ما يخص كلا من الهيئات الفرعية المتخصصة ولجنة البرنامج والتنسيق من مسؤوليات تتعلق بصياغة القرارات المقترحة على المجلس .

٤٧- ولكي يصبح هذا النظام ممكنا ، ينبغي اتخاذ الاجراءات التالية :

ينبغي النظر في امكانية تزويد لجنة البرنامج والتنسيق بالوسائل الضرورية لأداء هذه المهمة الاضافية ، خصوصا بتزويدها بأمانة دائمة على غرار ما هو لدى اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية . ويمكن في هذه

بالاضافة الى ذلك ينبغي تمكين لجنة البرنامج والتنسيق من دراسة الظروف المفصلة التي سيقام فيها هذا النظام ، ومن نيل الوسائل اللازمة لهذا الغرض .

Digitized by UNOG Library

الحالة اختيار الأمين من بين أعضاء مكتب تخطيط وتنسيق البرنامج ؛

وكما سبق أن ذكرنا في الفصل السابق المتعلق بتمويل الخبراء الاستشاريين اللازمين للجنة البرنامج والتنسيق ، ينبغي أن تتاح - عن طريق نقل جزء من ائتمانات الخبراء الاستشاريين المكلفين بالعمل في الامانة العامة - ائتمانات لأعضاء مكتب لجنة البرنامج والتنسيق من أجل دفع اجور الاستعانة بهذه الخبرات الخارجية .

٤٨- خلاصة القول ان دراسة أنواع التقارير المقدمة حاليا الى المجلس بشأن تنسيق أنشطة منظومة الامم المتحدة تحفزنا الى أن نوصي بما يلي :

التوصيات

التوصية رقم ٥ : استعانة الهيئات الحكومية الدولية ، عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق ، بخبراء من خارج الامانة العامة لبحث مشاكل تنسيق التحليلات ، وتنسيق برامج وأنشطة المؤسسات في منظومة الامم المتحدة في الظروف المحددة في الفقرة ٤٦ أعلاه .

التوصية رقم ٦ : منح لجنة البرنامج والتنسيق الوسائل اللازمة لهذه المهمة ، كما هو مبيّن في الفقرة ٤٧ .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثالث

وظيفة التخطيط والبرمجة في الأمم المتحدة

تلاقي وظيفة التخطيط والبرمجة صعوبات مماثلة .

٤٩- ان اداء وظيفة التخطيط والبرمجة للأمم المتحدة ، اوبعبارة اخرى وظيفة هيئة ادارة برنامج العمل للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وفي ميدان حقوق الانسان ، التي حددها المجلس لنفسه في مناسبة عديدة (٢٠) يلاقي نفس انواع الصعوبات التي وصفناها لتونا فيما يتعلق بالوظيفتين الاخريين . وتوجد في الوثائق التي تقدم الى المجلس والهيئات الفرعية عيوب مشابهة للعيوب التي اشرنا اليها في الحالات المذكورة سابقا . وتشكل هذه الوظيفة ، في الواقع ، معظم البنود الموضوعية التي ترد في جدول اعمال الدورة السنوية (٢١) .

---

(٢٠) القرار ١١٥٦ (د-٤١) المؤرخ في ٥ آب/اغسطس ١٩٦٦ ، والقرار ١٦٢٣ (د-٥١) المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧١ ، والقرار ١٩٨٢/٥٠ ، الفقرة ١ (هـ) ، بوجه خاص .

(٢١) في عام ١٩٨٣ كانت البنود المعنية هي البنود ٦ الى ١٤ في الدورة الاولى ، والبنود ٦ و ٨ الى ١٦ في الدورة الثانية ، اى ٥٠ في المائة من مجموع عدد بنود جدول الاعمال . وكانت المسائل المتناولة تتعلق بالبرامج الرئيسية التالية التي تنفذ في اطار الخطة المتوسطة الاجل : حقوق الانسان (البرنامج الرئيسي ٦) مكافحة المخدرات (٧) ، اللاجئون (٨) ، الطاقة (١١) ، البيئة (١٢) ، الاغذية والزراعة (١٣) ، المستوطنات البشرية (١٤) ، التنمية الصناعية (١٥) ، الموارد الطبيعية (١٧) ، رسم الخرائط (جزء من ١٧) ، العلم والتكنولوجيا (٢٠) ، التنمية الاجتماعية والمرأة (٢١) ، الاحصاءات (٢٢) ، الشركات عبر الوطنية (٢٣) ، اى ١٤ من البرامج الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التسعة عشر الموجودة في اطار الخطة المتوسط الاجل . وفي عام ١٩٨٢ بحثت البرامج الرئيسية في مجالي التجارة والتنمية (١٦) والادارة العامة (١٩) . ولا يفرد ابدا بند خاص في جدول الاعمال للبرامج الرئيسية المعنية بتقديم المساعدة الفنية في حالات

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

٥٠- ان المشكلة الماثلة امامنا مشكلة اساسية ويعود ذلك الى الدور المركزى الذى تؤديه الأمم المتحدة داخل منظومة الأمم المتحدة باكملها وفي تحليل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي . ومن ناحية اخرى ، فان هذه مشكلة يصعب فهمها ، لا بسبب عيوب تشغيل الجهاز وعدم كفاية استخدام وثائق دورة التخطيط والطابع الشكلي المفرط لهذا الاستخدام فحسب ، بل ايضا بسبب تعقد برامج المنظمة وتنوعها ، واختلاف اهدافها وتوزيع وظيفة البرمجة بين مستويات مختلفة عديدة من الاجهزة الحكومية الدولية او الخبراء . ولهذا ينبغي استكمال دراسة تشغيل الجهاز بتحليل الاهداف المقترحة عن طريق التخطيط والتنسيق ، وتحليل التنظيم المؤسسي لهذه الوظائف .

ان المشكلة الماثلة اساسية غير انها صعبة .

٥١- ويصور مثال برنامج الموارد المعدنية في اطار البرنامج الرئيسي المعني بالموارد الطبيعية بالذات تصويرا جيدا نواحي القصور في عمل الجهاز وعدم كفاية الوثائق المتوفرة . فقد تلقت لجنة الموارد الطبيعية وهي الهيئة الحكومية الدولية لهذا القطاع (٢٢) ، معلومات في عام ١٩٨٣ عن عدد قليل فقط من نواتج

يبين مثال لجنة الموارد الطبيعية :

عدم كفاية المعلومات .

(تابع الحاشية ٢١)

الكوارث (٥) ، والمسائل والسياسات الانمائية (١٠) لاغراض النظر في البرامج على الرغم من ان المجلس يدرس بعض نواتجها بانتظام (مثل دراسة الحالة الاقتصادية في العالم في حالة البرنامج الرئيسي (١٠) . كما ينطبق هذا على برنامج النقل الرئيسي (٢٤) ، ويعود هذا بلا شك الى لا مركزيته (التي تحققها اللجان الاقتصادية الاقليمية) .

(٢٢) انشئت لجنة الموارد الطبيعية بمقتضى قرار المجلس ١٥٣٥ (د-٦٩) المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٧٠ . وتشمل اختصاصات اللجنة " مساعدة المجلس في توجيه برمجة وتنفيذ الانشطة في منظومة الأمم المتحدة لاغراض تنمية الموارد الطبيعية ، لا سيما في حالات تنمية المياه والطاقة والموارد المعدنية " . " دراسة التقارير المتعلقة بالانشطة التنفيذية " . " وايلاء الاهتمام الملائم لمشاكل دعم البحوث " . . وساعدة المجلس ولجنة البرنامج والتنسيق في الابقاء

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

البرنامج العادى لادارة التعاون التقني لاغراض التنمية وهو برنامج لا تتجاوز تكاليفه ٥٠٠ ٠٠٠ دولار . ولم تتلق اى بيانات اطلاقا عن البرنامج العادى للأمم المتحدة كله (١٥ مليون دولار في فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ ، بما في ذلك أنشطة اللجان الاقتصادية الاقليمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، أوعن الأنشطة التنفيذية (٦٩ر٥ مليون دولار) أوعن أنشطة وكالات منظومة الأمم المتحدة التي تدنو تكاليفها ، لو شملت البنك الدولي من بليون دولار (٢٣) .

استحالة استخدام وثائق التخطيط استخداما سليما ؛

٥٢- ولم تتمكن لجنة الموارد الطبيعية من استخدام وثائق دورة التخطيط استخداما سليما كي تساعد المجلس على تقديم الارشاد في مجال البرمجة، كما هو منصوص عليه في اختصاصاتها . فقد قدمت اليها المقترحات المعنية بالاجزاء ذات الصلة من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ في وقت متأخر جدا ولغة واحدة فقط بحيث لم تتمكن اللجنة من الاعراب عن رأيها (٢٤) . ولم تتح للجنة اى فرصة قط للنظر في مشاريع فصول الميزانيات البرنامجية المتعلقة بالموارد الطبيعية، على

(تابع الحاشية ٢٢)

على الاتصال اللازم بين الانشطة في ميدان الموارد الطبيعية التي تقوم بها اللجان الاقتصادية الاقليمية ، والوكالات المتخصصة ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والهيئات الاخرى التي تؤدى اعمالا ذات صلة ، لكفالة اكبر قدر من الكفاءة والتعاون " .

(٢٣) وللمقارنة انظر الوثيقة E/CN.7/1983/12 المؤرخة في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٨٣ ، " انشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال الموارد المعدنية في ١٩٨٢ - ١٩٨٣ " . المجموع الاجمالي هو : ٩٢٢ر٥ مليون دولار ، منها ٨٤ر٧ مليون دولار للأمم المتحدة و ٣ر٣ مليون دولار لليونسكو ، و ٣ر٥ مليون دولار للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومليونان من الدولارات لمنظمة الصحة العالمية ، و ٨٢٨ر٢ مليون دولار للبنك الدولي .

(٢٤) وللمقارنة، انظر على وجه الخصوص، مقرر اللجنة ١٧/١ ، الجلسة ١٥٦ ، المعقودة في ٢٧ ايار/مايو ١٩٨١ ، والفقرات ١٣٩ الى ١٤٩ من تقرير لجنة الموارد الطبيعية عن دورتها السابعة (E/1981/50, E/C.7/125) .

Digitized by UNOG Library

الرغم من انها تجتمع في السنوات الفردية عند ما تنظر لجنة البرنامج والتنسيق والمجلس والجمعية العامة في هذه الوثائق . كما ان اللجنة لم تتسلم الا جزاء ذات الصلة من التقارير المعنية باداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين على الرغم من ان تواريخ صدور آخر وثيقتين من هذا النوع كانت ستمكنها من النظر في اداء البرنامج للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ في دورتها السابعة وفي اداء البرنامج للفترة ١٩٨٠-١٩٨١ في دورتها الثامنة (٢٥) .

استحالة استخدام تقارير التقييم والتنسيق استخداما جيدا .

٥٣- واخيرا ، لم تتمكن لجنة الموارد الطبيعية من ان تستخدم بالقدر الذى تريده تقارير التقييم والتنسيق التي قدمت اليها ، اى تقرير التقييم المؤرخ في ١ آذار/مارس ١٩٨٢ (E/AC.51/1982/5) والتقرير المشترك بين المنظمات المكمل للتقرير السابق (E/C.7/1983/12) وقد وردت في نهاية تقرير التقييم الذى شمل عينة نموذجية لأنشطة عدة مؤسسات في منظومة الأمم المتحدة في مجال الموارد المعدنية توصيات دقيقة بشأن التأخير

---

(٢٥) الوثيقتان A/C.5/35/1 المؤرخة في ١٩ آذار/مارس ١٩٨٠ و A/37/154 المؤرخة في ٢٦ ايار/مايو ١٩٨٢ . وهكذا كان بامكان لجنة الموارد الطبيعية ان تلاحظ النسب المئوية لاداء البرنامج والتفسيرات المقدمة لعدم اداء بعض عناصر البرنامج ، وان تلاحظ مثلا انه في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، على الرغم من انه في حالة برنامج الموارد الطبيعية لادارة التعاون التقني لاغراض التنمية نفذ ٢٥ عنصرا من عناصر البرنامج من ٣٢ عنصرا كما كان مخططا ، وانه من ناحية اخرى لم ينفذ الا ٢٣ عنصرا من ٣٦ عنصرا في حالة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، و ١٠ عناصر من ٢١ عنصرا في حالة اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، ونفذت ٨ عناصر من ١٦ عنصرا في حالة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ونفذ ١٦ عنصرا من ٥١ عنصرا في حالة اللجنة الاقتصادية لافريقيا . وعندما تنخفض معدلات اداء البرنامج الى اقل من ٥٠ في المائة (وحتى الى اقل من الثلث في حالة واحدة) ، يبدو من الطبيعي تماما وجوب ابلاغ الهيئة الحكومية الدولية المسؤولة عن الاشراف على اداء البرنامج الشامل للأمم المتحدة في هذا الميدان وتقديم تفسيرات ملائمة اليها .

Digitized by UNOG Library

في تنفيذ المشاريع التنفيذية ، وتحديد المستخدمين النهائيين لمختلف النواتج ، ونواحي قصور معينة في كل من تخطيط وتنسيق مختلف خدمات الأمم المتحدة. ومن ناحية اخرى ، كان التقرير المشترك بين المنظمات وصفيا بحتا . وكان كل من نوعية تقرير التقييم ووضوحه موضع اعتراف وتقدير وان كانت لم تنبثق عنه اية نتائج : اذ يبدو ان اللجنتين الحكوميتين الدوليتين المختصتين بالنظر فيه ، اى لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة الموارد الطبيعية ، قد تنازلت كل منهما للاخرى عن مسؤولية اتخاذ مقررات موضوعية . ومن ناحية اخرى ، فان نظر لجنة الموارد الطبيعية في تقرير التنسيق جعلها تؤكد على ان احدى " مسؤولياتها الرئيسية .... هي تزويد المجلس بالارشاد في مجالي برمجة البرامج وتنفيذها " ، وتقول انها "غير قادرة مرة اخرى على الاضطلاع بهذه المسؤولية على اساس التقرير المقدم ... في دورتها الثامنة" ، وترجو من الأمين العام ان يقدم تقارير اخرى عن تلك المسألة (قارن قرار المجلس ١٩٨٣/٥٩) .

اضطرت لجنة الموارد الطبيعية الى ان تلاحظ انها لا تملك الوسائل التي تمكنها من الاضطلاع بمسؤولياتها .

٥٤- نظرا لان تاريخ لجنة الموارد الطبيعية قد أثبت انها هيئة فعالة (٢٦) فانه امر غير عادى ان يصل الأمر بها ، في دورتها الثامنة المعقودة في سنة ١٩٨٣ ، لا الى درجة ان تقترح القرار ١٩٨٣/٥٩ ، المذكور اعلاه المتعلق بتنسيق البرامج فحسب ، بل ايضا الى درجة ان تلاحظ (المقرر ١/٨ المؤرخ في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٣) "ان اعضاءها قد اجمعوا الرأى على الحاجة الى زيادة كفاءتها" والى درجة ان تقرر "النظر ، في دورتها التاسعة في

---

(٢٦) ادت لجنة الموارد الطبيعية بصورة خاصة ، دورا رائدا في تنسيق برامج المياه (مؤتمر عام ١٩٧٥ المعني بالمياه وخطة عمل ماردل بلاتا) ، وابرزت اهمية مشاكل الطاقة ، ومهدت السبيل لعقد مؤتمر عام ١٩٨١ المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في نيروبي ، وأسست صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية .

Digitized by UNOG Library

السبل والوسائل التي تمكنها من الاضطلاع بمسؤولياتها على نحو افضل " . بيد ان عدم التمكن من تلقي معلومات كافية او تلقي الوثائق المتوفرة للتخطيط والبرمجة ، امر يتكرر في حالة كثير جدا من هيئات المجلس الفرعية الاخرى .

فحص البرامج الرئيسية الـ ١٩ للأمم المتحدة يبين الصعوبات الخطيرة الماثلة في استخدام الخطة المتوسطة الأجل ، . . .

٥٥- ان فحص البرامج الاقتصادية والاجتماعية والانسانية الرئيسية الـ ١٩ للأمم المتحدة ، الداخلة الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ ، يبين ان خمس هيئات فرعية لم تتمكن من النظر في الفصول التي تعنيها وان عددا آخر منها اعرب عن اسفه لما حدث من تأخير في عملية العرض منعه من اصدار توصيات. وفيما يتعلق بالاجزاء ذات الصلة من الميزانيات البرنامجية ، فانها لم تقدم الا الى عدد قليل من الهيئات الفرعية (زاد من تعطيل هذه العملية في حالة الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ تأخر تقديمها مما ادى الى قرار المجلس ١٩٨٣/٥١) . واللجان الاقتصادية الاقليمية هي وهيئاتها الفرعية لديها نظام للفحص الدوري لبرامج العمل ، بيد انه لا يبدو ان هذا هو الحال مع اغلبية الهيئات الفرعية المركزية .

. . . وصكوك البرمجة الاخرى ، . . .

٥٦- وبالاضافة الى ذلك ، اكدت لنا الوحدات المسؤولة في الامانة العامة ، انه لا توجد حاليا اية اجراءات ثابتة لتقديم الاجزاء ذات الصلة من " تقارير اداء البرامج " الى الهيئات الفرعية . وبالمثل فان التقارير المتعلقة بأنشطة التعاون التقني المضطلع بها في قطاعات كثيرة ، لا يجرى تقديمها كي تنظر فيها تلك الهيئات (انظر ايضا قرار المجلس ١٩٨٣/٥٠ الذي يطلب ان يرد في برامج عمل وخطط مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تحديد واضح للأنشطة التي تضطلع بها تلك المؤسسات في مجال التعاون التقني ، وان يجرى بصورة دورية تقديم المعلومات المتعلقة بالانشطة المضطلع بها في مجال التعاون التقني الى الدول الاعضاء) .

Digitized by UNOG Library

٥٧- ان تقارير التقييم المتعمق ،على الرغم من الجهود المبذولة من وحدة التقييم التابعة لمكتب تخطيط وتنسيق البرنامج وعلى الرغم من التوصيات ذات الصلة التي ترد في بعض تلك التقارير ، لم تمكن بعد " الامانة العامة والدول الاعضاء من امعان الفكر بصورة منتظمة بغية زيادة فعالية البرامج الرئيسية للمنظمة ، عن طريق تبديل محتواها ،واعادة النظر في اهدافها ، عند الضرورة " ، وفقا لما نصت عليه الانظمة التي تنظم دورة التخطيط والتي اعتمدتها الجمعية العامة في القرار ٣٧ / ٢٣٤ . ولم يسفر التقييم الداخلي في جميع وحدات الأمم المتحدة من ناحيته بعد عن اية نتيجة . واخيرا فان جهاز اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتوصيات تقارير التقييم لم يجر تحديده تحديدا كافيا ، ولم يجر تحديد مسؤوليات شتى الهيئات الحكومية الدولية المختصة كلا على حدة .

. . . وتقارير التقييم .

٥٨- وفي ايجاز ، تنم الصورة العامة عن استخدام قلة من الهيئات الفرعية لعدد قليل من ادوات البرمجة بصورة جزئية . ولا توجد في الوقت الراهن اجراءات منتظمة تمكن جميع الهيئات الفنية من ان تتلقى في الوقت الملائم ، وفقا لتسلسل مترابط ، السلسلة الكاملة من الوثائق ذات الصلة لتمكينها من اداء مسؤولياتها فيما يتعلق بصياغة البرامج واستعراضها استعراضا عاما ، وفقا لما تنص عليه ولاياتها ووفقا لما طلبته الجمعية العامة في القرارات ٣١ / ٩٣ و ٣٢ / ٢٠٦ ، و ٣٤ / ٢٢٤ و ٣٧ / ٢٣٤ .

لا يوجد استخدام منتظم لصكوك البرمجة ، . . .

٥٩- وعلاوة على ذلك ، ما زالت هناك حاجة الى تحسين صكوك البرمجة ذاتها . وقد حدث مرارا ان اشارت تقارير كثيرة لوحدة التفتيش المشتركة الى ضرورة تحسين مفهوم الخطة المتوسطة الاجل (A/38/160 ، A/37/460 ، A/36/171) ، وانشاء وحدة امانة بغية تحسين اعداد تقارير تقييم البرامج ،

Digitized by UNOG Library

وتحسين اساليب التقييم (A/36/181 و A/36/182) ، وصياغة وتنفيذ القواعد والانظمة التي تنظم دورة التخطيط ومن المعروف انه ما يزال هناك الكثير مما يتعين عمله في هذا الميدان ، وهنا ايضا ، ولا سيما في مجال التقييم ، فان اللجوء الى الخبرة الفنية الخارجية يبدو امرا جوهريا من اجل تعزيز واستكمال قدرة الامانة العامة ، وتحسين مفهوم الاهداف والبرامج والانشطة . وفي مجال التقييم ، ينبغي توفير هذه الخبرة الفنية الخارجية للجنة البرنامج والتنسيق في ظل نفس الظروف المحبذة في الفصل السابق فيما يتعلق بالتنسيق (التوصية رقم ٥ والفقرة ٤٦) . وبالتوازي مع هذا ، فان التعزيز التكميلي لمكتب تخطيط وتنسيق البرنامج من حيث قدرته على التقييم ، سوف يكون امرا مفيدا للغاية .

٦٠- بيد انه اذا اريد لشتى هذه التدابير ان تسفر عن نتائج ، فانه لا يزال من الضروري ان تستخدم جميع صكوك البرمجة بصورة منتظمة ، على النحو الذي ينبغي ان تستخدم به بالفعل . ومما يبدو ذا اهمية خاصة في هذا الصدد ، انه ينبغي تطبيق الدروس المستفادة من ممارسات التقييم على مفهوم البرامج الجديدة ، وانه ينبغي للجان الحكومية الدولية ان تحرص على ضمان ان تتلقى التفسيرات والتحليلات المنصوص عليها في القواعد والانظمة التي تنظم دورة التخطيط (٢٧) . اما اذا ظلت صكوك البرمجة لا تستخدم ، فان قيام الامانة العامة باعدادها سوف يشكل ممارسة لا مبرر لها ولن تكون هناك فرصة لتحسينها .

. . . التي بالامكان تحسينها .

---

(٢٧) انظر ، في هذا الصدد ، وعلى وجه الخصوص القاعدة ١٠٣ - ٦ حسب تعريفها الوارد في الفقرة ١٥٨ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن دورتها الثالثة والعشرين .

Digitized by UNOG Library

٦١- والتوصيات التالية تبين التدابير التي يمكن اتخاذها لضمان ان يجرى تنفيذ هذا مستقبلا :

التوصيات

ينبغي تخصيص جزء خاص من التقارير لفحص البرنامج ؛

التوصية رقم ٧ : ينبغي تخصيص جزء خاص من جميع تقارير الهيئات الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، كل سنتين على الاقل ، لفحص مضمون جميع برامج الأمم المتحدة في القطاع الذى يعنيها ، وبصورة دورية ، لفحص برامج جميع المؤسسات في منظومة الأمم المتحدة في القطاع نفسه . ووفقا لفترات السنتين ، ينبغي لهذا الجزء ان يخصص مشروع الخطة المتوسطة الاجل (او اى تعديلات لها) ، وفحص مشاريع الميزانيات البرنامجية ، وفحص تقارير اداء البرامج والدراسات المتعلقة بالانشطة التنفيذية وتقارير التقييم وتحليلات البرامج على نطاق المنظومة .

توزيع الوثائق ؛

التوصية رقم ٨ : جميع الوثائق التي تعد من اجل دورة التخطيط والبرمجة والتقييم ينبغي توزيعها على الهيئات الفرعية حالما تصبح متاحة .

جدول زمني ؛

التوصية رقم ٩ : ينبغي اعداد جدول زمني دقيق جدا للتمكين من اصدار هذه الوثائق والنظر فيها في الوقت المناسب (٢٨) .

---

(٢٨) مما يبدو انه على الرغم من الدراسات التي اجريت بالفعل بشأن هذا الموضوع وخاصة " مشروع الجدول الزمني لاعداد الخطة المتوسطة الاجل المقترحة للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩" (A/C.5/35/4 ، ١١ آذار/مارس ١٩٨٠) ، فان هذه العوائق المختلفة المتعلقة بالجدول الزمني لم يتم التغلب عليها حتى الان .

Digitized by UNOG Library

تحسين الصكوك ، وتنفيذ القواعد والانظمة ؛

التوصية رقم ١٠ : ينبغي اتخاذ كل ما يمكن من تدابير لتيسير استمرار تحسين مختلف صكوك التخطيط والبرمجة والتقييم . وعلى وجه الخصوص ، ينبغي اصدار القواعد والانظمة التي وافقت عليها الجمعية العامة بصورة مماثلة لصورة النظام الاداري للموظفين او النظام المالي وتوزيعها على نطاق واسع. وينبغي توجيه اهتمام الهيئات الفرعية الى اهمية بعض احكامها ، ولا سيما ، على سبيل المثال ، القاعدة ١٠٣ - ٦ المتعلقة بانواع التحليل التي ينبغي ان تفسر انتقاء اهداف البرامج والبرامج الفرعية في اطار الخطة المتوسطة الاجل .

اللجوء الى الخبرة الفنية الخارجية ؛

التوصية رقم ١١ : اللجوء الى الخبرة الفنية الخارجية للنهوض بتحسين ادوات البرمجة وخاصة تقارير التقييم المتعمق ، ينبغي تنظيمها وفقا للاجراءات المحددة في التوصية رقم ٥ والفقرة ٤٦ من التقرير التي تتعلق بدراسات التنسيق .

صياغة التوصيات ؛

التوصية رقم ١٢ : ينبغي اعداد تعليمات خاصة بشأن الطريقة التي ينبغي بها صياغة وابراز التوصيات التي ترد في التقارير ، وخاصة تقارير التقييم وتحليلات البرامج على نطاق المنظومة .

اتخاذ القرارات .

التوصية رقم ١٣ : ينبغي ان يجرى تحديد الاجراءات التي ينبغي اتباعها فيما يتعلق باتخاذ القرارات بشأن التوصيات ؛ ويمكن صياغة القواعد التي ينبغي اتباعها على غرار الاحكام التي اوصت بها الجمعية العامة في القرار ٣٨ / ٢٢٩ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/

Digitized by UNOG Library

ديسمبر ١٩٨٣ ، فيما يتعلق بالقرارات التي تتخـــذ بشأن التوصيات الواردة في تقارير وحدة التفتيـــش المشتركة (٢٩) .

---

(٢٩) دعا هذا القرار اجهزة الأمم المتحدة الى " الاخذ بصيغ وفقا للخطوط التالية :

(أ) توافق على توصيات ..... ، و ..... ،

(ب) توافق على توصيات ..... ،و ..... في ضوء التعليقات التي يبديها الأمين العام (و/او لجنة التنسيق المشتركة ، و/او المناقشة التـــي تجرى في اللجنة) ،

(ج) تحتفظ بموقفها بشأن توصيات ..... ، وفي ضوء المناقشة التي تجـرى في اللجنة ،

(د) لا توافق على توصيات ..... ، و ..... " .

Digitized by UNOG Library

خاتمـــــة

٦٢ - تقوم التوصيات المطروحة في نهاية الفصـــول الثلاثة السابقة على افتراض بأنه من الممكن ، عن طـريق تحسين ظروف الحوار بين الامانة العامة والاجهـــزة الحكومية الدولية - وبعبارة اخرى عن طريق الحصول على وسائل تنقيح نوع وأسلوب التقارير والوثائق المقدمة، زيادة فعالية الامم المتحدة والمنظومة ككل في الميادين الاقتصادية والاجتماعية . ويجب ان تتحدد القضيـــة التي تصاغ بهذا الشكل تحديدا واضحا حتى يتسـنى تحديد اى سوء فهم ممكن . وليست الفكرة تحويل الامم المتحدة الى محفل تفاوضي تحل فيه بسهولة جميـــع الخلافات التي تفصل البلدان الصناعية عن البلدان النامية ، او تعيين الاولويات بصورة قوية يمكن معهـــا تخفيض عدد البرامج لكي يتسنى التركيز على انشـطة رئيسية قليلة تؤتي نتائج كبيرة . ولا يمكن بســـبب التقييدات على انشطة الامم المتحدة الاقتصـــادية والاجتماعية الا تحقيق نتائج اكثر تواضعا . ولكن هذه النتائج يمكن ان تكون ذات اهمية للامم المتحـــدة وللمجتمع الدولي من خلالها ، وهكذا فانه يجب تعيين طبيعة القضية بدقة .

ان زيادة فعالية الامم المتحـدة والمنظومة ، . . .

٦٣ - ويدرك الجميع التقييدات القائمة ، وهي :

الاختلاف في النهج بين الدول الاعضاء حـول نفس طبيعة دور الامم المتحدة ؛

وجود اتفاقية مالية عالمية محدودة للبرامـــج العادية وللأنشطة التنفيذيـــة على حد سواء ، وهي اتفاقية ليس لديها فرصة للنمو بدرجـــة كبيرة او بسرعة في الظروف السياسية الراهنـــة على الاقل ؛

. . . بسبب تقييدات معروفـــة تماما ، . . .

Digitized by UNOG Library

الالتزام بتناول جميع المشاكل القائمة في جميع الميادين وفي جميع القطاعات بسبب الضغط المتجمع للمصالح المختلفة للغاية لكل الوفود مما يؤدى الى تقسيم الموارد المتاحة ، ولا نقول تفتيتها ، بين عدد كبير جدا من البرامج الصغيرة والمشاريع الصغيرة ذات الموارد المحدودة للغاية (٣٠)

حقيقة قصر الانواع المتوقعة من الانشطة ، في تلك الظروف ، في معظم الحالات على انتاج عدد ضئيل من الدراسات والتقارير والمنشورات وعقد حلقات دراسية قليلة وايفاد عدد ضئيل من الخبراء في سياق المشاريع او الاستشارة التقنية او البحث او التدريب وهي امور لا تصل الا في النادر جدا الى مرحلة ما قبل الاستثمار وانتاج الوثائق بالطلب دعما للقليل من الانشطة التفاوضية المتصلة بنقاط معينة ؛

الالتزام بربط هذه الأنشطة المحدودة القليلة بأهداف طموحة مثل : تقليل الاختلافات بين البلدان الصناعية والبلدان النامية على معظم البرامج الاقتصادية او الاجتماعية ومساعدة البلدان النامية على حل مشاكلها القطاعية او الشاملة والبدء في برامج تنسيقية واسعة النطاق ؛ ومن هنا كان الوجود الواضح لقصور ضخم بين الاماني المعلنة والأنشطة اليومية ، وبين ما ينتج عن ذلك من انطباع بعدم الواقعية وباللفظية .

---

(٣٠) وعلى الأخص بالنسبة للامم المتحدة ، يقارن بالفقرة ٤٧ والمرفق من تقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/37/460) عن تفصيل قواعد دورة التخطيط واللذين يشيران الى متوسط عدد الموظفين الفنيين المناط بهم كل من البرامج الفرعية .

Digitized by UNOG Library

٦٤ — وفي هذه الظروف لا يمكن رؤية تحسين لفعالية المنظمة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية الا في تعزيز سلطتها الفكرية . ويبدو انه يكفي ، لتحقيق هذا الهدف تركيز انشطة كل من البرامج المبعثرة حاليا بين عدد كثير للغاية من النواتج الروتينية التي غالبا ما تكون ذات قيمة محدودة ، وعلى سبيل المثال :

. . . لا يمكن وضعها الا في نطاق تعزيز السلطة الفكرية .

في حالة البرامج التحليلية الشاملة ، يكون التركيز على تحاليل متعمقة ضئيلة ذات جودة معترف بها مما يمكن مجالات التفاوض المحتملة من ان تكون اكثر تحديدا ؛

وفي حالة البرامج القطاعية ، على عدد قليل من المنشورات الشيقة والتي تباع على نطاق واسع او على القليل من الانظمة الكفيلة للمعلومات والمراجع ؛

وفي حالة البرامج التنفيذية ، على الانشطة التدريبية التي تنقل بصدق الخبرة الفنية والتكنولوجيا الى البلدان النامية .

٦٥ — واذا اريد تحقيق ذلك فيجب ان يمكن الحوار بين الامانة العامة والدول الاعضاء من نمو التحليل الجماعي وان يؤدي بعد ذلك الى تعيين اهداف دقيقة يمكن الوصول اليها ، والى " وسائل انتاجية " اكثر ملاءمة . ويسعى هذا التقرير الى اظهار انه لكي يحدث ذلك ، ينبغي اتخاذ الاجراءات التالية :

في ميدان الدراسات المعنية بالاقتصاد الدولي ، ينبغي في ضوء زيادة تفاهة الوصف والتحليل ، تقصير الاجزاء الوصفية بدرجة كبيرة جدا وتعزيز الاجزاء النقدية المتصلة بأنواع الحلول ؛

وان اجراء تحسين في الحوار بين الامانة العامة والدول الاعضاء يجعل من الضروري اللجوء الى الخبرة الخارجية ، . . .

. . / . .

Digitized by UNOG Library

وفي ميدان التنسيق في منظومة الامم المتحدة ينبغي ، بدلا من الفهارس والتقارير التي تجمع ملخصات للبرامج الموجودة اجراء دراسات نقدية وبناءة مصحوبة بتوصيات واضحة وتتعلق باختلافات التحاليل بين شتى المنظمات والى جهود تحديد الازدواجية والثغرات والعيوب في التنسيق ؛

وفي ميدان التخطيط والبرمجة لانشطة الامم المتحدة ، ينبغي الاستفادة من آليات البرمجة الموجودة وبذل الجهود لتحسينها .

٦٦ — ولا يمكن في الحالات الثلاث ان يطلب من الامانة العامة للامم المتحدة او من امانات الوكالات المتخصصة اعداد تقارير او صكوك من هذا النوع . ومن الضروري وجود اسهام خارجي لضمان تجاوز الجهود المبذولة حتى الآن ، في ميادين التخطيط والتقييم والتنسيق ، المرحلة الرسمية التي بلغتها الآن وتصبح فعالة بشكل حقيقي . وهكذا فانه يجب تنظيم لجوء المجلس والجمعية العامة الى الخبرة الخارجية بمساعدة الهيئات الفرعية مثل لجنة التخطيط الانمائي ولجنة البرنامج والتنسيق ، وتمويل هذا اللجوء بتحويل جزء من الارصدة الى الخبراء الاستشاريين الذين يكلفون بمهام من قبل الامانة العامة في الوقت الحاضر .

٦٧ — ولا يجب بالطبع ان يكون الغرض من مثل هذا اللجوء الى الخبرة الخارجية هو حرمان الامانة العامة من قسط من مسؤولياتها . وينبغي ، على العكس من ذلك ، ان يساعد اللجوء الى الخبرة الخارجية الامانة العامة على التحسين الدائم لفعاليتها ، وعلى استنشاق حياة جديدة في حوارها مع الدول الاعضاء

Digitized by UNOG Library

وصياغة اسلوب جديد في كثير من الميادين . وان هذا التعاون بين الامانة العامة والخبرة الخارجية التي تختارها اجهزة حكومية دولية ليس جديدا تماما ؛ ويشكل انشاء الجمعية العامة للجنة خبراء مخصصة، واستخدام لجنة حقوق الانسان لمقررين خارجيين وتقارير لجنة التفتيش المشتركة امثلة لسوابق في هذا المجال . ولكن الاستخدام الاكثر انتظاما لهذا الاسلوب والذى يوصى به في هذا التقرير لاغراض البحث والتنسيق والتقييم يتطلب تحليلا مؤسسيا اشمل . وينبغي اخضاع تفصيل هذا الاسلوب مع وحدات الامانة العامة التي تتناول هذه المشاكل — اى في حالة البحث الاقتصادى ومكتب بحوث التنمية وتحليل السياسات (ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية) ، وشعبة النقود والمالية والتنمية في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، وفي حالة التنسيق والبرمجة والتقييم في ادارة تخطيط البرامج والتنسيق — الى تمحيص دقيق بصورة خاصة .

. . . التي يجوز اعتمادها من ناحية المبدأ ؟ . . .

٦٨ — ولهذا السبب فان تنفيذ هذا الحل ، سوف يتطلب بحثا أشمل . واذا أقر المجلس مثل هذا الاجراء من ناحية المبدأ في هذه السنة ، فان من شأن اجراء دراسات اضافية من جانب الامانة العامة ووحدة التفتيش المشتركة والنظر فيها بواسطة فريق عامل تابع للمجلس او بواسطة لجنة البرنامج والتنسيق ان يجعل بالامكان تعيين الاجراءات ذات الصلة بالموضوع (والتي قام هذا التقرير بمجرد ايجاز واقتراح القليل منها) .

. . . وسوف يتطلب تنفيذ ذلك بحثا اشمل .

ملاحظة : تظهر توصيات هذا التقرير في نهاية كل من الفصول الثلاثة :
التوصيات أرقام ١ — ٤ في الفقرة ٢٦ ؛
التوصيات أرقام ٥ و ٦ في الفقرة ٤٨ ؛
التوصيات أرقام ٧ — ١٣ في الفقرة ٦٠ .

Digitized by UNOG Library